وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي: . . . . . .

رقم التسجيل: 1735088004

تجربة الوحدة العربية
بين محمد علي باشا وجمال عبد الناصر
ـ دراسة مقارنة ـ
1811-1961م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د) في تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالب:

أسامة مهدي

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	المؤسسة الجامعية	الصفة
د/ النذير قوادرية	محمد بوضياف ـ المسيلة	رئيسا
أ.د/ حسين محمد الشريف	محمد بوضياف ـ المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د/ عيسى بن قبي	محمد بوضياف ـ المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1443-1444ه/2022-2023م

شكر وعرفان

نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر إلى: أ/د. حسين محمد الشريف لإشرافه

على هذا العمل ولما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات.

كما نتقدم بالشكر والإمتنان والتقدير إلى الذين حملوا أقدس رسالة

في

الحياة، للذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى أساتذتنا الأفاضل

وإلى كل من ساعدني لإتمام هذا العمل.

إهداء

إلى روح الوالد الكريم، إلى الوالدة الكريمة

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من أساتذة وزملاء

أهدي هذا العمل.

مقدمـــــــة

الوحدة العربية هي الغاية التي تستجيب لرغبات الشعوب العربية وإحتياجاتها، وهي التي تحتوي على الحلول التي تقتضيها هذه الشعوب على أصعدة التحرر السياسي والإقتصادي والإجتماعي، كما أنها تمثل مطلبا عربيا تنادي له أبناء الأمة العربية منذ إنبثاق فجر النهضة العربية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر.

نمت فكرة الوحدة العربية مع نمو الوعي القومي عند العرب، فكانت البداية بمبادرة النخب المثقفة من المجتمع العربي من خلال الجمعيات والأحزاب وعملهم على الدعوة إلى الوحدة، غير أنّ بعض مشاريع الوحدة العربية قد سبقت مرحلة تكون الوحدة القومية، ومثال ذلك توحيد الولايات العربية في إطار الدولة العثمانية.

كل فكرة وكل تجربة أحاطت بها ظروف خاصة، كما أنها إتخذت أشكالا مختلفة وجاءت بدوافع متنوعة وحققت درجات متفاوتة من النجاح، وتعتبر تجربة محمد علي باشا وجمال عبد الناصر من بين هاته التجارب التي شهدها الوطن العربي ومصر بصفة خاصة.

ونظرا للأهمية الخاصة التي تحتلها هاتان التجربتان تم إختيارهما مجالاً لدراستنا، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

ميولنا الذاتية لدراسة مواضيع الوحدة العربية، فقد نشأنا محاطين بحلم كبير هو حلم وطن عربي واحد يمتد من المحيط إلى الخليج، هذا بالإضافة إلى معرفة مدى مساهمة هاتين التجربتين في تحقيق حلم هذه الأمة خاصة وأنهما في فترتين مختلفين، وبإعتبار هذه المواضيع متجددة ولا تزال حديث الساعة.

إنطلاقا مما ذكرنا سابقا في كون أي تجربة تختلف عن الأخرى وإن كانت لها غاية واحدة صغنا الإشكالية التالية: ماهي أوجه الإختلاف والتشابه بين تجربة محمد علي باشا وتجربة جمال عبد الناصر؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية لنا أن نقوم بطرح عدة تساؤلات:

- من هو محمد علي باشا وجمال عبد الناصر؟.

ـ كيف وصل كل منهما إلى الحكم؟.

ـ ماهي إستراتيجية التجربتين في الوحدة؟، وما مصير كل تجربة؟.

ـ ماهي أوجه الإختلاف والتشابه بين التجربتين؟.

وككل دراسة أكاديمية تعتمد على منهج بحث، قد إعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، وذلك بسرد الأحداث ووقائعها وتحليل مجرياتها، مع إعتماد المنهج المقارن الذي توصلت من خلاله إلى نقاط الإختلاف والتشابه.

ولدراسة ما سبق والوصول إلى النتائج المرجوة، إرتأينا وضع خطة ممنهجة من فصلين سبقتهما مقدمة، وبعد الفصلين أنهينا دراستنا بخاتمة إحتوت على أبرز النتائج المتوصل إليها.

حمل الفصل الأول عنوان "محمد علي باشا وجمال عبد الناصر من النشأة إلى تولية الحكم"، وتطرقنا فيه إلى نشأة كل واحد منهما والكيفية التي تقلدا بها الحكم، وهذا بالحديث عن نشأة محمد علي باشا في بلد غير مصر وكيف شاءت الأقدار أن يتولى حكمها بفضل ذكائه وبفضل سلطة الشعب، كما تحدثنا عن شخص جمال عبد الناصر ومسيرته التي ضمنها تكون وعيه القومي الذي مهد له الوصول إلى السلطة بتكوين الضباط الأحرار وإعلان ثورة 23 يوليو 1952م.

فيما كانت "إستراتيجية التجربتين في الوحدة والمقارنة بينهما" عنوانا للفصل الثاني، ومن العنوان يتضح ما تناوله هذا الفصل من إستراتيجية كل تجربة مع المقارنة بينهما من ناحية أوجه الإختلاف والتشابه، تناولنا في الإستراتيجية الأولى كيف تحققت إمبراطورية محمد علي باشا بتوسعه في شبه الجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام الذي نتج عنها حكم مصري (1811-1840م)، إلا أنها سرعان ما سقطت، وفي الثانية تجربة جمال عبد الناصر من خلال المباحثات مع سوريا التي إنتهت بإعلان "الجمهورية العربية المتحدة" (1958-1961م)، والتي إنتهت كسابقتها بالسقوط، وبالتالي كان لزاما علينا المقارنة بين التجربتين بعد ذلك.

وكغيره من البحوث إعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع، وتجدر الإشارة أن كل واحد منها تم إعتماده في جزئيات معينة وبالتالي يصعب علينا تحديد الأهم الذي لازمنا طيلة البحث، ومن بينها:

بخصوص تجربة محمد علي:

ـ عجائب الآثار في التراجم والأخبار لصاحبه عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، وهو شاهد عيان وعاصر محمد علي منذ قدومه إلى مصر إلى بدايات توسعه في شبه الجزيرة العربية.

ـ يقظة العرب لجورج انطونيوس، وإعتمدنا عليه في الجزء الأخير من الفصل الثاني الخاص بالمقارنة.

ـ مصدرين لعبد الرحمن الرافعي، وهما تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر في جزئه الثاني، وعصر محمد علي، إذ تناولا تاريخ محمد علي وكل ما يتعلق به.

ـ الحكم المصري في سورية (1831-1840) وهي أطروحة دكتوراه لعدنان فريد حسين جراد، من خلالها إنتقينا بعض مظاهر حكم محمد علي في ظل تجربته.

بخصوص تجربة جمال عبد الناصر:

ـ فلسلفة الثورة وهو لصاحب التجربة جمال عبد الناصر، وقد إستندت إليه من خلال إقتباس يعض الأقوال التي تثبت ما ذكره هو عن نفسه خلال مسيرته السياسية والعسكرية.

ـ جمال عبد الناصر في طريق الثورة لمؤلفه جورج فوشيه، الذي تتبعنا من خلاله مسيرة جمال عبد الناصر قبل قيام ثورة 23 يوليو 1952م.

ـ أوراق دفتر الوطن 1946-1961 لـ: سامي جمعة وهو من بين ما أعتمد عليه في مباحاثات الوحدة المصرية السورية.

في نهاية مقدمتنا وكأي بحث لا يخلوا من الصعوبات نوجز أبرز ما واجهنا، من ذلك:

ـ عدم إتقان اللغات الأجنبية التي كانت بها بعض المصادر والمراجع بخصوص تجربة محمد علي باشا.

ـ إرتباط الأحداث ببعضها البعض مما يصعب علينا حصرها في حدود ما يتوافق مع دواعي المنهجية، فبإجراء دراسة مقارنة للتجربتين يجب الإلمام بكل الحوادث في التجربة الواحدة.

ـ تضارب الأراء في بعض الكتابات وذلك لإختلاف الرؤى وهذا ما واجهناه في دوافع التجربتين وأسلوب الحكم في كل واحدة منها.

الفصل الأول:

محمد علي باشا وجمال عبد الناصر

من النشأة إلى تولي الحكم

أولا- محمد علي باشا 1769-1848م

ثانيا- جمال عبد الناصر 1918-1970م

تمهيد:

شهدت مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين نظامين للحكم، نظام حكم ملكي وراثي وآخر جمهوري، قام النظام الأول بعد أن تولى محمد علي باشا حكم مصر سنة 1805م وتأسيس دولتها الحديثة وبعد السياسة التي إتبعها لتحقيق طموحاته التوسعية، فيما قام الثاني بقيام ثورة 23 يوليو 1952م التي أسقطت النظام السابق، حيث نتج عن ذلك إعلان الجمهورية وتولي عبد الناصر الحكم بعد إستقالة محمد نجيب، وكل واحد منهما سبقته العديد من الظروف.

أولا- محمد علي باشا 1769-1848م:

1- المولد والنشأة:

بخصوص النشأة الأولى لمحمد علي باشا لا نكاد نعرف عنها إلا القليل، وذلك لتضارب المعلومات عن تلك النشأة مما يجعل الباحث في حيرة من أمره إذا ما تعرض لسيرته الذاتية في المرحلة الأولى من حياته[1].

ولد محمد علي باشا (أنظر الملحق رقم 01) بمدينة قولة*، وما ذكره هو عن نفسه أن ذلك كان سنة 1769م[2]، وهناك من الباحثين من يشككون في صحة هذا التاريخ، إذ لم تكن هناك سجلات خاصة بالمواليد آنذاك، وأنه أراد أن يربط سنة ولادته بنفس السنة التي أنجبت شخصيات بارزة كان معجبا بها من أمثال نابليون بونابارت وولنجتون[3]، ورأت

---

[1]- أحمد زكريا الشلق وآخرون، محمد علي وعصره، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ، مصر، 2005، ص11.

*- وهي مدينة شاطئية كبيرة تقع على الشاطئ الشمالي لبحر إيجة، قبالة مدينة سالونيك اليونانية (أنظر: إسكندر بن يعقوب أغا أبكاريوس الأرمني، تاريخ محمد علي باشا المسمى المناقب المصطفوية والمآثر المحمدية العلوية، مركز الدراسات الأرمنية، القاهرة، مصر، 2009، ص44).

[2]- إلياس الأيوبي، محمد علي سيرته وأعماله وآثاره، إدارة الهلال، القاهرة، مصر، 1923، ص6-7.

[3]- أحمد زكريا الشلق وآخرون، مرجع سابق، ص11.

الكثير من المصادر أن أسرة محمد علي ألبانية الأصل، فيما رأت أخرى أنها من سلالة كردية[1]، وحسب محمد شفيق غربال فهو تركي مسلم[2].

توفي إبراهيم آغا والد محمد علي وهو في حداثة سنه، فقام بتربيته بعد ذلك عمه طوسون آغا كافل أمر ضبط هذه المدينة، غير أن عمه هو الآخر قضى نحبه، فقيض الله له أحد أصدقاء والده للقيام بكفالته، وكان ضابطا بجيش الإنكشارية*، ومقيما بفرقته بمدينة (بروستا) بالقرب من قولة بصفة حاكم وجاب للخراج[3].

تربى محمد علي في صبوته في بيت جربتجي برواسطة، وتعلم في صغره ما يتعلمه أبناء تلك البلاد من ألعاب السيف والجريد والحكم وما شابه، فنبغ في ذلك، وما إن بلغ أشده حتى إنتظم في سلك الجهادية تحت إدارة مربيه، فأظهر في جباية الضرائب مهارة وبسالة عجيبتين، فرقاه إلى رتبة بلوك باشي[4]، ومن القصص التي تروى عن محمد علي في هذا الجانب، أن إحدى القرى إمتنعت عن دفع ما عليها من الضرائب، فأخذ محمد علي على عاتقه هذه المهمة، فقصد في نفر قليل مسجد برواستا، وبعد أن أدى فريضة الصلاة إستدعى إليه أعيان البلدة الأربعة، وما كادوا يصلون إليه حتى شدّى وثاقهم وعاد بهم إلى قولة، وما أشرقت شمس اليوم التالي حتى دفع المال المطلوب فأطلق سراحهم[5].

---

[1]- عفاف لطفي السيد مارسو، مصر في عهد محمد علي، تر: عبد السميع عمر زين الدين، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2004، ص52.

[2]- محمد شفيق غربال، محمد علي الكبير، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، 2012، ص12.

*- ومنشأ هذه الطائفة أن الدولة العثمانية كانت تأخذ كل عام نحو ألف صبي من أبناء النصارى الذين قتل آبائهم في الحرب، وينشأون على تعاليم الدين الإسلامي، مع تربية عسكرية منظمة، حتى صارت هذه الطائفة لا مثيل لها في الحرب (أنظر: عمر الإسكندر.سليم حسن، تاريخ مصر من الفتح الإسلامي إلى قبيل الوقت الحاضر، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1996، ص14).

[3]- محمد فريد بك، البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، ط2، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر، 2005، ص31.

[4]- جرجي زيدان، مصر من الفتح الإسلامي إلى الآن، ج2، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999، ص148.

[5]- ادوار جوان، مصر في القرن التاسع عشر، تر: محمد مسعود، ط1، المحرر الفني بوزارة الداخلية، القاهرة، مصر، 1921، ص321-322.

هذه الحادثة إن دلت إنما تدل، على ما جبلت عليه نفس محمد علي منذ صباه من الجرأة وإقتحام المخاطر، فالشجاعة التي ظهرت عليه منذ نعومة أظافره كانت من أخص صفات محمد علي[1].

وقد زوجه متصرف قولة من قريبة له مطلقة ذات ثروة واسعة، وهي التي أنجبت له إبراهيم باشا* (أنظر الملحق رقم 02) وإسماعيل وطوسون، وتفرغ لتجارة الدخان فربح منها، وكان لممارسة ذلك دخل كبير في تثقيف ذهنه ومرانه على معالجة الشؤون المالية[2]، وما ساعده أكثر هو تردده على أحد الفرنسيين من كبار التجار المقيمين في قولة يدعى المسيو ليون، وحالما رأى محمد علي للوهلة الأولى أشفق عليه، وأحب مساعدته لما توسم فيه من الفطنة والنباهة فكان يقدم له الكثير من حاجياته، ويعفه بكل ما في وسعه حتى ألفه محمد علي كثيرًا، ويقال أن هذا هو سبب وثوقه في الأمة الفرنسية بعد توليته الأحكام في مصر[3].

هذا كل ما يرويه لنا التاريخ عن سيرته الأولى، وهو ما يحملنا أن نتركها صفحة بيضاء، وهذا لا بد منه لمن نشأ في بلدة صغيرة لم تكن ذات شأن كبير من قبل[4].

وشاءت الأقدار أن يخرج محمد علي من موطنه الأول قولة، إلى ميدان خليق بالأبطال إلى مصر، وأن يدخلها في ساعة هي أيضا خليقة بالبطولة[5]، وذلك بعد أن خشيت الدولة العثمانية من عاقبة تقدم الفرنسيين في مصر، فقررت دفع عدائهم عنها، فتعين على

---

[1]- عبد الرحمن الرافعي بك، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج2، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1948، ص256.

*- قائد عسكري مصري، وهو الإبن الأكبر لمحمد علي، ولد في قولة وجاء إلى مصر في السنة التي تولى أبوه حكمها 1805م، ويعتبر المؤسس الفعلي للجيش المصري، ومنفذا لسياسة أبيه، وقد تميز إبراهيم باشا بشعوره العربي، فقد شكل مع أبيه أول محاولة جادة لتوحيد مصر والجزيرة العربية والمشرق في دولة واحدة (أنظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1980، ص17-18).

[2]- عبد الرحمن الرافعي، مصدر سابق، ص256-258.

[3]- جرجي زيدان، مصدر سابق، ص148.

[4]- عمر الإسكندر.سليم حسن، مرجع سابق، ص121.

[5]- محمد شفيق غربال، مرجع سابق، ص12.

مدينة قولة أن تشارك كغيرها من المناطق وذلك بفصيلة تعدادها ثلاثمئة مقاتل، عين عليها حاكم قولة إبنه "علي آغا" قائدا ومحمد علي مساعدا ومستشارا[1].

2- محمد علي وتولي الحكم 1805م:

غادر الفرنسيون أرض مصر بعد إحتلالهم الذي دام ثلاث سنوات، فوجدت مصر نفسها تواجه ثلاث قوى سياسية مؤثرة، هذه القوى تتمثل في الأتراك والمماليك* والإنجليز[2].

فالترك كانوا يرون أنهم أصحاب السلطة الشرعية ويريدون إستعادة نفوذهم وحكمهم الذي كان قبل مجيئ الحملة الفرنسية، والمماليك أيضا مثل الأتراك، لم ينسوا ما كان لهم من نفوذ وسلطة قبل مجئ الحملة الفرنسية، وبالتالي هم أيضا يطمحون للعودة إلى ما كانوا عليه، وفي وسط هذا الصراع لم يخفى على إنجلترا أهمية موقع مصر، ولذلك فقد ظلت السياسة البريطانية تعمل على زيادة النفوذ الإنجليزي في مصر للحيلولة دون قيام أي دولة حديثة وقوية[3]، إلى أن الإنجليز إضطروا للخروج من مصر، بمقتضى صلح إميان بينهم وبين الفرنسيين عام 1802م[4].

تلك هي القوات التي تنازعت على النفوذ والسلطة في مصر، وهناك قوة رابعة ظهرت على مسرح النضال السياسي، وأخذت تنموا ويشتد ساعدها دون أن تأبه لها تلك القوات الثلاث أو تحسب لها حساب، هي قوة الشعب المصري، الذي أخذ في غمار المنازعات

---

[1]- عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1950، ص11.

*- صنف من العبيد أصلهم من الأتراك والجراكسة والمغول، إستقدمهم الأيوبيون للخدمة العسكرية، حيث تمكنوا من إنشاء دولتهم على أنقاض الدولة الأيوبية 1352م (أنظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996، ص408).

[2]- سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 1997، ص310-311.

[3]- عبد الغفار محمد حسين، بناء الدولة الحديثة في مصر، ج1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1980، ص107.

[4]- إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916م، دار إبن الأثير، الموصل، العراق، 2005، ص137.

والأطماع المختلفة، ينظر بعين السخط والمقت إلى عودة حكم المماليك والأتراك معا، هذا الشعب الذي إكتسب نفوذا جديدا وسلطة جديدة هم زعماء الشعب[1].

والحقيقة أنه لم يتفطن لحقيقة الحال إلا شخص واحد هو محمد علي، فلا الدولة العثمانية أمكنها أن تنتفع بمركزها بعد خروج الفرنسيين، ولا إنجلترا ولا المماليك أنفسهم[2]، فوضع محمد علي خطته لتحقيق حلم حكم مصر، ويبدأ ذلك بالتقرب إلى المصريين من جهة، والتعاون مع المماليك من جهة ثانية، والتحبب إلى العلماء لكسب ثقة الجميع[3].

وقد شرع محمد علي يمني النفس بالآمال الواسعة[4]، منذ أن خلف علي آغا قيادة الكتيبة المقدونية، ومنذ أن عادت سلطة الباب العالي، بتعيين خسرو باشا واليا على مصر في 21 سبتمبر 1801م، إذ أن هذا الأخير وبعد أن توسم فيه الإستعداد لمهمات الأمور، رقاه إلى رتبة (سرششمة) أي رئيس فرقة[5]، فغدا ثاني القواد الألبانيين في المقام، أما الأول فكان طاهر باشا[6].

كلفت الدولة العثمانية واليها خسرو باشا بأن يقاتل المماليك حتى يفنوا عن آخرهم، وكانت قوتهم قد ضعفت لوقوع الشحناء بين رؤسائهم، وهما عثمان بك البرديسي ومحمد بك الألفي*، اللذان كانا يتنازعان على السلطة فوجه خسرو باشا جماعة من الأرنؤود ومعهم فرقة محمد علي باشا، وكانت الدائرة فيها على الأرنؤود قبل وصول محمد علي، فوقع شيء

---

[1]- عبد الرحمن الرافعي بك، مصدر سابق، ص232-235.

[2]- محمد رفعت، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، ج1، ط1، مطبعة الشعب، القاهرة، مصر، 1920، ص20-21.

[3]- جميل بيضون وآخرون، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل، عمان، الأردن، 1991، ص79.

[4]- عبد الرحمن زكي، مصدر سابق، ص12.

[5]- محمد فريد بك، مصدر سابق، ص33.

[6]- عبد الرحمن زكي، مصدر سابق، ص11.

*- يعدون من أكبر زعماء المماليك في مصر لما يملكونه من نفوذ وأعيان كثيرين (أنظر: عمر الإسكندر.سليم حسن، مرجع سابق، ص117).

في نفس خسرو باشا إتجاه محمد علي[1]، ليساعد الحظ محمد علي، فقد جاءت الفرصة بغتة لإزاحة خسروا باشا، وذلك أن الجنود الألبان قد عبروا عن إستيائهم لعدم دفع الرواتب وهاجموا الوالي التركي في قصره، إلى أن خسرو باشا هرب إلى دمياط وأخذ سجينا[2].

تريث هنا محمد علي حتى ينجلي المسرح السياسي عن تصفية جميع القوى المؤثرة، فعمل جهده حتى تولى طاهر باشا ولاية مصر[3].

عين طاهر باشا واليا مكان خسرو باشا، الذي كان مصيره كسابقيه، حيث لم يستمر طويلا فقد عجز هو الآخر عن دفع رواتب الجند وإضطر إلى فرض ضرائب وإتاوات على الأهالي فأثار السخط العام، ومن جهة أخرى إحتجت الفرق العسكرية العثمانية (الإنكشارية) على أسلوب طاهر باشا في محاباة فرق الألبان على حسابهم فقتلوه[4].

حاول الإنكشارية تعيين أحد كبار ضباطهم واليا على مصر وهو أحمد باشا، فصمموا على تعيينه واليا إبعادا للأرنؤود عن السلطة[5]، تولى أحمد باشا (قائد الإنكشارية) الحكم، وأخذ يستميل محمد علي، الذي أصبح بعد موت طاهر باشا قائد الأرنؤوود، وكان عددهم نحو 4000 جندي[6].

لم يقبل محمد علي تعيين أحمد باشا وأراد أن يقاوم الإنكشارية، فكاتب عثمان بك البرديسي وغيره من أمراء المماليك، بأن يساعدوه على طرد الإنكشارية، ويرد مصر إلى حكمهم المطلق، فإغتروا بوعده وأحدقوا بمنزل أحمد باشا فهددوه بالقتل أو الخروج، فإمتثل

---

[1]- محمد فريد بك، مصدر سابق، ص33.

[2]- جي فارجيت، محمد علي مؤسس مصر الحديثة، تر: محمد رفعت عواد، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2003، ص32.

[3]- أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، سوريا، 1986، ص50.

[4]- جي فارجيت، مصدر سابق، ص32.

[5]- جلال يحي، مصر الحديثة 1517-1805، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1969، ص580.

[6]- محمد رفعت، مرجع سابق، ص24.

أحمد باشا وخرج، ثم حول محمد علي فكرته إلى الفتك بالإنكشارية، فأوعز إلى الأرنؤود للقيام بذلك فإنقضوا عليهم[1].

رأى محمد علي أنه لم يبقى في مصر قوة يجب أن يحسب لها حسابها سوى قوة المماليك، وإن يكن محمد الألفي أحد كبار زعمائهم قد رحل مع الإنجليز عند جلائهم عن مصر بعد الفرنسيين، فقرر أن يخطب ود المماليك وتنفيذا لهذه السياسة، فتح لهم أبواب القاهرة، وفي تلك الأثناء كانت الدولة العثمانية قد عينت واليا جديدا على مصر، وبعد نزوله الإسكندرية في يونيو عام 1803م، وما إن حاول الوصول إلى القاهرة بطريق النيل حتى قتل من طرف رجال البرديسي[2].

عاد محمد الألفي بك من إنجلترا، ولما علم محمد علي خشي من إتحاده مع البرديسي، فعمد على توغير صدر البرديسي ، ولولا هروب محمد بك الألفي إلى الصعيد لقتل بدسيسته[3]، غير أن عثمان بك البرديسي بعد أن عاد الحكم للمماليك إتبع سيرتهم في نهب البلاد، كما أن الجنود الأتراك أخذوا يضغطون عليه ويطالبون برواتبهم المتأخرة، وبعد فرضه ضرائب جديدة، ضجر أفراد الشعب فنزلوا إلى الشوارع مستغيثين بزعماء الشعب، إنتهز محمد علي قائد الجنود الأرنؤود ذلك، فعمد إلى التقرب من الثوار وزعمائهم، وإنتهى الأمر بفرار المماليك وعلى رأسهم البرديسي إلى الصعيد[4].

---

[1]- محمد فريد بك، مصدر سابق، ص35.

[2]- عبد الرحمن زكي، مصدر سابق، ص12.

[3]- محمد فريد بك، مصدر سابق، ص36.

[4]- محمد عبد الفتاح أبو الفضل، الصحوة المصرية في عهد محمد علي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 1999، ص7-8.

أصبح محمد علي هو القوة الوحيدة في القاهرة، لكنه ساير الأمر على أعلى مستوى، فلم يتعجل الوثوب إلى السلطة بل دفع بخورشيد باشا والي الإسكندرية لكي يعين في منصب والي القاهرة (1804م)، فوافق الباب العالي على هذا الترشيح[1].

بدأ خورشيد باشا يدبر الدسائس للتخلص من محمد علي، وقد رأى أمامه شخصية جبارة تطغى على نفوذه، فإستصدر من الأستانة فرمانا بعودة محمد علي وجنوده إلى بلادهم، ولما وصل الفرمان إلى القاهرة، أدرك محمد علي المكيدة وتظاهر بالإذعان وأعد عدته للرحيل، حيث تدخل العلماء وطالبوه بالبقاء لما عهدوا فيه من العدل والإستقامة، ولما أدرك خورشيد باشا أن مكيدته قد أخفقت أصدر أمره لمحمد علي بمحاربة المماليك في الصعيد ليتخلص منه، كما تقدم بطلب إلى الحكومة العثمانية أن تمده بإمدادات قوية فأوفدت إليه جيشا من الدلاة*[2]، ولما سمع محمد علي بأن الوالي طلب الدلاة من أجل أن يتعاضد ويقوي بهم ساعده على الأرنؤود عزم على الرجوع إلى مصر[3].

حضر هؤلاء الجنود الدلاة وهم غير نظاميين، فتفرقوا في أنحاء العاصمة وهم ينهبون ويخربون، ويشاركون الناس في مساكنهم وأقواتهم ولا يراعون حرمة[4]، فصار محمد علي يحرض الناس على رفع شكاويهم إلى الوالي، فإتبعوه وتظلموا لخورشيد باشا، وكان يعدهم للنظر في شكواهم، حتى ملّ الأهالي من إزدياد الجور والتعدي، وإنتشر الهياج في كافة

---

[1]- محمد صبري السوربوني، الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية (1811-1849م)، تر: ناجي رمضان عطية، ط1، ج1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2012، ص61.

*- هم طائفة من الأكراد، وهي كلمة تركية معناها المجانين، وكانوا من أسوء أنواع الجنود العثمانيين يستخدمونهم في تأديب شعوب الولايات المتمردة (أنظر: محمد عبد الفتاح أبو الفضل، مرجع سابق، ص10-11).

[2]- عبد الرحمن زكي، مصدر سابق، ص15.

[3]- عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تح: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ج3، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص516.

[4]- محمد ضياء الدين الريس، تطور المجتمع العربي في العصر الحديث، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، 1970، ص71.

أنحاء البلد، وصادف ذلك أن طلب الجنود صرف مرتباتهم فأحالهم محمد علي على الوالي[1]، وفرض خورشيد باشا فريضة على أرباب الحرف والصناعات فضجروا منها[2].

بعد كل هذه الأحداث عقد إجتماع بدعوة عمر مكرم* يوم 12 مايو سنة 1805م، وقد حضر هذا الإجتماع عدد من العلماء والأعيان ومندوبين عن الوالي، فقدموا عددا من المطالب، من بينها عدم السماح للجنود بدخول مدينة القاهرة بسلاحهم، وعدم فرض أي ضريبة ما لم تنل موافقة قادة المقاومة[3].

رفض الوالي العثماني تنفيذ مطالب الشعب، فقرر الشعب عزله، فعقد إجتماع في 13 مايو 1805م، وقرر فيه تولية محمد علي، فذهبوا إليه وقالوا له: "إننا لا نريد هذا الباشا حاكما علينا، ولابد من عزله عن الولاية"، فقال ومن تريدونه يكون واليا: "، قالوا له: "لا نرضى إلا بك، وتكون واليا علينا بشروطنا، لما نتوسم فيك من العدالة والخير"[4].

إستسلمت الحكومة العثمانية إلى مطالب الشعب، حيث جاء إلى القاهرة من الأستانة يوم 9 نوفمبر 1805م، رسولا يحمل فرمانا يتضمن تثبيت محمد علي باشا واليا على مصر[5].

3- تثبيت محمد علي للحكم 1805-1811م:

في بادئ الأمر لم يكن يدعوا إلى التفكير أن باشوية مصر ستضل فترة طويلة من الزمن، فمحمد علي كانت تواجهه قوة المماليك، وكانت الدعامة العسكرية التي إعتمد عليها هي الحامية الألبانية التي كانت تتكون من قوات مشاغبة، كما أن الدولة العثمانية

---

[1]- محمد فريد بك، مصدر سابق، ص38.

[2]- عبد الرحمن زكي، مصدر سابق، ص16.

*- هو أكبر شخصية ظهرت بين رجالات مصر في فجر النهضة القومية، كان من أكبر زعماء الشعب، وأكثرهم شجاعة، وأعظمهم نفوذ، وأرفعهم كلمة (أنظر: عبد الرحمن الرافعي بك، مصدر سابق، ص35).

[3]- إبراهيم خليل أحمد، مصدر سابق، ص139.

[4]- عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، مصدر سابق، ص521.

[5]- محمد عبد الفتاح أبو الفضل، مرجع سابق، ص13.

لم تتخل عن رغبتها في إستعادة سيطرتها الكاملة على مصر، ومن ناحية أخرى أنه من الممكن أن تصبح مصر مرة أخرى ضرورة إستراتيجية، وذلك لتجدد الصراع بين بريطانيا وفرنسا، إلا أنه تم التغلب على هذه العقبات بالتدريج[1].

ـ موقف الدولة العثمانية من ذلك:

الدولة العثمانية لم تكن خالصة النية نحو محمد علي، فحسب نظرها أنه لم يكن من الولاة الذين ترسلهم كل عام إلى مصر وتوليهم وتعزلهم كما تشاء، وبالتالي بقيت ترقب الأحوال لتتبع الخطة التي تراها أوفق لبسط نفوذها على مصر[2].

ورأينا أنه بعد شهرين من تولية محمد علي مصر صدر إليه أمر من السلطان بنقله إلى ولاية جدة، ففي يوليو 1805م كان قد وصل قبطان باشا في عمارة حربية ليرقب الحالة في مصر، ويتخذ من القرارات ما يراه موافقًا لمصلحة الدولة العثمانية وذلك لما يملكه من صلاحيات خولتها له السلطة[3].

كما أنه في يوليو 1806م وصل أسطول عثماني آخر بقيادة صالح باشا قبودان يحمل فرمانًا بنقل محمد علي إلى ولاية سالانيك تحريضًا من إنجلترا، وتعيين موسى باشا واليا على مصر، وكما نجح محمد علي مع قبطان باشا ورجال الدولة العثمانيين وبمساعدة أعيان مصر وعلمائها بأن بقي واليا على مصر، فقد نجح مع صالح باشا أيضا الذي عاد بالوالي موسى باشا، بل ويرسل الباب العالي فرمانا بتثبيت محمد علي في الباشوية المصرية[4].

ـ حملة فيرزر عام 1807م على مصر:

---

[1] ـ عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1517-1919، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص227-228.

[2] ـ عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط5، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1989، ص28.

[3] ـ رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1998، ص18.

[4] ـ نفسه، ص18-19.

إن إنجلترا شعرت بقيمة مصر الإستراتيجية، فبعد أن خرجت فرنسا منها أخذت تسعى للحلول محلها، فتماطلت في سحب قواتها حتى بعد صلح إميان 1803م، كما كونت لنفسها أثناء وجودها فئة من العملاء من المماليك، ولما رأت أن الأمور في مصر تسير لغير صالح المماليك، وأن مصر تتجه إتجاها إستقلاليا بعد تولية محمد علي الحكم، فإنها لجأت إلى العمل العسكري، وذلك بعد أن سعت لدى الباب العالي بالوسائل الدبلوماسية لعزله[1].

ومن هنا قرر الإنجليز القيام بهجوم على مصر، فأنزلوا في 17 مارس 1807م قواتهم في الإسكندرية، وهنا خاض المصريون الحرب بقيادة محمد علي ضد المحتلين، فتم في نهاية مارس سحق حملة عسكرية إنجليزية في شوارع رشيد، ونفس الشيء عندما حاولوا مرة أخرى، وقد ساهم في معركة رشيد الفلاحون والبدو بالإضافة إلى العسكريين، وكان أهالي القاهرة يواصلون تحصين مدينتهم في الوقت الذي حاول فيه الإنجليز الإستيلاء على رشيد، وبالتالي لم يتمكن الإنجليز السير نحو القاهرة، وإنسحبوا إلى الإسكندرية بعد أن إندحروا مرتين في رشيد وفشلهم في إثارة المماليك[2].

وأخيرا أجبر الإنجليز على الجلاء عن الإسكندرية، وعقدوا صلحا منفردا بعدما فشلوا في إثارة المماليك، وكانت محصلة ذلك زيادة شعبية محمد علي بين المصريين، وكذلك رضا الباب العالي عليه[3].

ـ تمرد الجند:

إن القوات الألبانية التي ساعدت محمد علي في التغلب على المشاكل التي واجهته، كانت في نفس الوقت تشكل مصدر خطر ضده، فقد كانوا سريعي التمرد، ودائمي

[1]ـ ليلى الصباغ، تاريخ العرب الحديث، ط3، دار الكتب، دمشق، سوريا، 1989، ص252-253.

[2]ـ لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط8، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 1985، ص63-64.

[3]ـ علي عبد المنعم شعيب، التدخل الأجنبي وأزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2005، ص107.

المطالب بمرتباتهم المتأخرة والتهديد بالثورة، وقد حدث في الأسابيع التالية لخروج حملة فريزر من مصر أن حاصر الجنود الألبان محمد علي في بيته فإضطر للفرار إلى القلعة[1].

وقد إستطاع محمد علي عن طريق الفرق الألبانية والأرناؤود الموالين له، إلى جانب إستعانته بالأموال التي يجمعها له العلماء والأعيان، أن يمتص غضب وثورات الفرق العثمانية الذين إشتهروا بالفساد والسلب والنهب، ومع ذلك عول على التخلص من الفرق العثمانية بإستهلاكها في حروبه الخارجية، ضد الحركة الوهابية وفي السودان[2].

ـ القضاء على الزعامة الشعبية:

إنّ محمد علي رأى في الزعامة الشعبية التي كانت في السنوات الأولى من حكمه بمثابة سلطة ذات شأن ستقضي عليه وتراقب أعماله، وبالرغم من أنه كان مدينا لها بولاية الحكم وتثبيته وتذليل العقبات التي إعترضته، فإنه بعد أن إستقر به الحكم بدأ يشعر بالفضاضة من تدخل العلماء وأهل الرأي في شؤون الحكومة وسعيهم إلى رفع المظالم عن الناس، وبالتالي كان يميل إلى التخلص من هذه الرقابة وإقصاء الزعامة الشعبية عن الميدان[3].

وبذكاء منه لاحظ محمد علي في أواخر 1805م أنه كانت هناك بعض المآخذ على سلوك وتصرفات بعض الزعامات الدينية والوطنية المصرية، كما أن الفُرقة بدأت وقتها تدب في صفوف هذه الزعامات، ففي نوفمبر 1809م وقعت منافسات بين بعض رجال الأزهر وإنقسموا إلى أحزاب متصارعة حول نظارة جامع الأزهر، وإستمر الخلاف بعد ذلك أيضا[4].

إستثمر محمد علي هذا الخلاف والتنافس بين الزعامات الدينية، وذلك بالعنصر المادي الذي دبّ بين صفوف هؤلاء المشايخ، ولم يكن من زعماء الشعب الذي يحسب له حسابا

---

[1]ـ يونان لبيب رزق، المرجع في تاريخ مصر الحديث، ج1، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2009، ص133.

[2]ـ رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص21.

[3]ـ عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، مصدر سابق، ص81.

[4]ـ محمد عبد الفتاح أبو الفضل، مرجع سابق، ص42-43.

كبيرا إلا السيد عمر مكرم، الذي لم يتطلع أبدا للمنافع الشخصية والمغريات المادية، وكان محمد علي يخشى عمر مكرم، ويعلم أن الرعية والعامة تحت إمرته إن شاء جمعهم وإن شاء فرقهم[1]، وكان يؤيده بعض العلماء ولكن أغلبهم إنصرفوا عنه نظير مغريات محمد علي المادية وسعيهم وراء المنافع الشخصية[2].

وبخصوص عمر مكرم لا يستطيع المقام التفصيل عما وقع بين الرجلين، وإنما نجتزي بالقول أن محمد علي إنهتز فرصة إحتجاج عمر مكرم على بعض أعماله ونفاه إلى دمياط، كما أنه إستعان على ذلك بنفر من علماء مصر وسرواتها الذين بادروا بتخوين زميلهم ليحظوا بمكانته وأمواله[3].

ـ القضاء على المماليك:

لم يتبقى أمام محمد علي بعد عمر مكرم سوى بقايا المماليك، فوجد محمد علي أنه لابد من القضاء عليهم حتى يصبح مطلق اليد في شؤون مصر[4].

كان من أهم قادة المماليك بعد خروج الفرنسيين من مصر وتولية محمد علي ولايتها عثمان البرديسي ومحمد الألفي، هذا الأخير كانت له ميول إنجليزية وشديد العداء لمحمد علي، كما كانت له صلات قوية مع الإنجليز ضد محمد علي، وذلك قبل الحكم وبعده إلا أنه فشل، ولكن بوفاة البرديسي في نوفمبر والألفي في يناير 1807م، تخلص محمد علي من أكبر المنافسين الخطيرين على إنفراده بحكم مصر[5].

---

[1]ـ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تح: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ج4، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص158.

[2]ـ محمد عبد الفتاح أبو الفضل، مرجع سابق، ص43-44.

[3]ـ حسين مؤنس، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، ط2، مطبعة حجازي، القاهرة، مصر، 1938، ص143.

[4]ـ عبد الغفار محمد حسين، مصدر سابق، ص135.

[5]ـ رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص20-21.

إستمر الصراع بين محمد علي والمماليك، ذلك أن محمد علي أخذ يطارد المماليك ويعمل على إفنائهم في الصعيد والوجه البحري حتى دبر لهم مذبحة القلعة[1].

وقد حدثت مذبحة القلعة عندما دعا المماليك إلى إحتفال في قلعة القاهرة سنة 1811م، وذلك بمناسبة خروج إبنه طوسون على رأس حملة لبلاد العرب، فعندما إجتمع المماليك وجماعتهم إنقض عليهم أتباعه وقتلوهم، ثم تابع قتل البقية[2].

وبذلك إنتهت السنوات الأولى من حكم محمد علي ، التي فيها تغلب على مراكز القوى والتشتيت في السلطة[3].

هذا الأمر سمح لمحمد علي أن يجسد طموحاته، فعلى الصعيد الداخلي وضع خطة طموحة لتحديث مصر، وجعلها تلحق بركب الحضارة والمدنية والتقدم، وكان ذلك بوضع نظم جديدة ومتطورة للتعليم والزراعة والتجارة، وبناء جيش قوي وحديث[4].

أما على الصعيد الخارجي، فأرسل جيشه إلى الحجاز لإخضاعها تنفيذا لأوامر الباب العالي، ثم إستولى على السودان وجزيرة كريت، وبعدها الشام، وبموافقة الباب العالي تحققت سيادة مصر على تلك الأقطار إلى غاية شعور الباب العالي بالتهديد وخوف إنجلترا على مصالحها، فجاءت معاهدة لندن 1840م التي تحقق لمحمد علي بفضلها حكمًا وراثيًا في أسرته، وأصبح لمصر وضع سياسي تتمتع فيه بإستقلال داخلي[5].

---

[1]- رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص21.

[2]- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1975، ص340.

[3]- أحمد زكريا الشلق، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص159-160.

[4]- ناصر الأنصاري، المجمل في تاريخ مصر، ط2، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1997، ص217.

[5]- نفسه، ص217-218.

ثانيا- جمال عبد الناصر 1918-1970م:

1- المولد والنشأة:

بمدينة الإسكندرية في حي يسمى بباكوس ولد جمال عبد الناصر (أنظر المحلق رقم 03) وذلك في الخامس عشر يناير من عام 1918م[1]، وكان مولده هذا بعد أن تزوج والده عبد الناصر حسين من فهيمة حماد إبنة تاجر صغير بالإسكندرية[2].

كان جمال عبد الناصر الإبن الأكبر لعبد الناصر حسين، الذي ولد عام 1888م في قرية بني مر* في صعيد مصر، في أسرة من الفلاحين، لكنه حصل على قدر كافي من التعليم سمح له من أن يلتحق بوظيفة في مصلحة البريد بالإسكندرية[3].

عبد الناصر حسين كان كثير التنقل، يضطر لنقل أسرته معه كلما نقل من مركز إلى مركز آخر للعمل، فإذا تعذر عليه إلحاق أولاده بمدرسة في المركز الذي يعمل فيه، عهد بهم إلى أقاربه لمتابعتهم وهذا ما حدث مع ولده جمال[4].

بدأ حياة التنقل عندما نقلته مصلحة البريد إلى أسيوط سنة 1921م، ثم إلى الخطاطبة سنة 1923م وظل بها حتى سنة 1930م، ولم تكن بها سوى مدرسة أولية يتعلم فيها أبناء الموظفين فكان عبد الناصر من أحد تلامذتها، حيث قضى سنتي 1923م و1924م في تعلم القراءة والكتابة، ليرسله والده بعد ذلك إلى القاهرة ليعيش في كنف عمه

---

[1]- فوزي عطوي، جمال عبد الناصر رائد التاريخ العربي الحديث، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، لبنان، 1970، ص26.

[2]- ب.ج فاتكيوتس، جمال عبد الناصر وجيله، تر: سيد زهران، ط1، دار التضامن، بيروت، لبنان، 1992، ص27.

*- وهي قرية صغيرة من قرى الوجه القبلي (أنظر: وكالة أ. ش. أ، "من حياة الرئيس حمال عبد الناصر"، مجلة البيان، رابطة الأدباء، الكويت، ع56، نوفمبر 1970، ص50).

[3]- هدى جمال عبد الناصر، جمال عبد النصر: الأوراق الخاصة، ج1، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2005، ص19.

[4]- فوزي عطوي، مصدر سابق، ص31.

خليل حسين، وقد ألحقه عمه بمدرسة النحاسين الإبتدائية وبها قضى ثلاث سنوات وأنهى السنة الثالثة إبتدائية في صيف عام 1928م[1].

عاش جمال عبد الناصر في القاهرة منطويا على نفسه عزوفا عن اللعب مع زملائه التلاميذ، وأثارت إنتباهه الفوارق الإجتماعية الكبيرة، والتناقض الحاد بين الجماهير الكادحة البائسة التي كانت حياتها عكس ما تنعم به الطبقة العليا والأجانب[2].

ولدى إنتهاء السنة الدراسية عاد التلميذ إلى قرية الخطاطبة، ليكتشف فجأة أن أمه قد توفيت، وقد أخفى الوالد هذا الخبر المفجع على إبنه جمال خوفا عليه من غربته، وقد كانت الصدمة قوية بالنسبة لذلك الطفل الصغير، ولم يستطع أن يقتنع أن والدته ذهبت بغير رجعة[3]، وما زاده تأثيرا تزوج والده مرة ثانية بعد فترة قصيرة من وفاة زوجته الأولى، ولم يغفر جمال عبد الناصر لوالده هذا التصرف المتسرع[4].

بعد إتمام السنة الثالثة إبتدائية في مدرسة النحاسين أتم السنة الرابعة في مدرسة العطارين بالإسكندرية، عند جده لوالدته، وكان هذا في صيف 1928م، وإنتقل في العام الثاني 1930م إلى مدرسة رأس التين الثانوية بالإسكندرية لما إنتقل والده للعمل بمصلحة البريد هناك، ثم إلى مدرسة النهضة الثانوية بحي الظاهر في القاهرة[5].

حاول جمال عبد الناصر عام 1936م الدخول إلى الكلية الحربية، وتم رفضه لأول مرة، وتم قبوله بها بعد أن إلتحق بكلية الحقوق في مارس 1937م، فكان عبد الناصر في عداد الطلبة الذين تم قبولهم[6].

---

[1]- عاطف السيد، عبد الناصر وأزمة الديمقراطية، فلمنج للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص11.

[2]- نفسه، ص12.

[3]- جورج فوشيه، جمال عبد الناصر في طريق الثورة، تر: نجدة هاجر.سعيد الغز، ط1، منشورات المكتب التجاري، بيروت، لبنان، 1960، ص47.

[4]- عاطف السيد، مرجع سابق، ص12.

[5]- هدى جمال عبد الناصر، مصدر سابق، ص21-22-23.

[6]- فوزي عطوي، مصدر سابق، ص53.

وربما ساهمت تجربة تنقل جمال عبد الناصر ما بين القاهرة والإسكندرية، والتنقل بين المدارس المختلفة في سنوات عمره الأولى، في تشكيل بعض ملامح شخصيته وسلوكياته إبان دراسته بالثانوية وإلتحاقه بالكلية الحربية[1].

إضافة إلى ذلك أنه ولد في ظل معطيات دولية وعربية وقطرية، فعلى الصعيد العربي، كانت هناك روح تحررية للشعوب الآسيوية والإفريقية ضد الهيمنة الإستعمارية، وكان التململ القومي، وما أجج ذلك كان إستيلاء الإنجليز على مدينة القدس، وإعلان وعد بلفور الذي يمنح وطن قومي لليهود في فلسطين، أما على الصعيد القطري، فقد كانت مصر خاضعة للإستعمار البريطاني وعملائه من الداخل[2].

2ـ جمال عبد الناصر السياسي والعسكري 1925ـ1952م:

إنطلاقا من العنوان والفترة المحددة، يمكننا أن نميز بين فترتين، فترة جمال عبد الناصر المدني الطالب (1925ـ1937م)، وفترة جمال عبد الناصر العسكري الضابط (1937ـ1952م)، حيث سمحت له هذه الفترة تكوين وعيه القومي وتوفير الأداة التي من خلالها إستولى على السلطة.

ـ الفترة 1925ـ1937م:

بدأ جمال عبد الناصر نشاطاته من خلال الإحتاجات والمظاهرات، حيث يذكر هو عن نفسه في كتابه فلسفة الثورة، أن وعيه العربي بدأ يتشكل عندما كان يخرج مع رفاقه كل عام للإحتجاج على وعد بلفور، إذ يقول: "وأنا أذكر فيما يتعلق بنفسي ، أنا طلائع الوعي العربي بدأت تتسلل إلى تفكيري وأنا طالب في المدرسة الثانوية أخرج مع زملائي في اضراب عام في الثاني من شهر نوفمبر احتجاجا على وعد بلفور الذي منحته

[1]ـ ب.ج فاتكيوتس، مرجع سابق، ص27.

[2]ـ بثينة عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص61.

بريطانيا لليهود ومنحتهم به وطنا قوميا في فلسطين اغتصبته ظلما من أصحابه الشرعيين"[1].

وإشترك أيضا إلى جانب الشعب في نظاله من أجل الإستقلال التام ومن أجل الديمقراطية السليمة، ذلك أن دستور 1923م تعرض للإنتهاكات من جانب الملك ووزارة الأقلية، إضافة إلى تدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية لمصر، ومن بين نظال الشعب المظاهرة التي طالبت بعودة دستور 1923م، وجرح عبد الناصر أكثر من مرة، كما كان يعقد الحلقات السياسية مع زملاؤه طلاب مدرسة النهضة الثانوية، هذا إلى جانب رئاسته للجنة التنفيذية لطلبة المدارس الثانوية[2]، ومن ثمرة ذلك أنه عندما سعى إلى بيوت الزعماء يطلب منهم أن يتحدوا من أجل مصر، أن تألفت الجبهة الوطنية سنة 1936م على إثر هذه الجهود[3].

إلى جانب ما سبق، ظهر شغفه بالقراءة، وضمن نطاق الوطن العربي فقد قرأ للمفكرين العرب الذين يتحدثون عن تاريخ العرب والإسلام، مثل كتاب مصطفى كامل "المدافعون عن الإسلام" وكذلك المقالات التي نشرت له، كما قرأ أيضا للكواكبي "طبائع الإستبداد"، ومقالات شكيب آرسلان عن الشرق[4]، وفي التاريخ قرأ عن الثورة الفرنسية وعن روسو وفولتير[5].

وبخصوص إشتراك جمال عبد الناصر في التنظيمات السياسية، فإنه لا يبدوا أن ذلك يحتل جزءا هاما في حياته[6]، إلى أنه فكر في الإنظمام لبعض المنظمات السياسية مثل

---

[1]- جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، بيت العرب للتوثيق العصري، القاهرة، مصر، 1996، ص94.

[2]- عاطف السيد، مرجع سابق، ص23.

[3]- جمال عبد الناصر، مصدر سابق، ص21.

[4]- جورج فوشيه، مصدر سابق، ص61-62-63.

[5]- هدى جمال عبد الناصر، مصدر سابق، ص22.

[6]- مارلين نصر، التصور القومي في فكر جمال عبد الناصر (1950-1970)، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1990، ص90.

حزب مصر الفتاة* أو الإخوان المسلمين أو منظمة شباب الوفد[1]، فقد إنظم إلى مصر الفتاة لمدة قصيرة، حيث ذكر في إحدى خطبه أنه كان يبحث عن العزة القومية حين إنظم إلى جمعية مصر الفتاة فلم يقتنع أنهم يحققون ذلك[2]، كما شارك أفراد شبيبة الوفد في نشاطاتهم لكنه لم ينتسب إلى الوفد بسبب سياسة قادته المترددة إتجاه الإحتلال البريطاني، وعلى العموم فقد نفره ضعف المنظمات السياسية المصرية فلم يقتنع بقدرتها على تحقيق الهدف الأساسي لإستقلال مصر وغيرها من الأهداف[3].

هكذا يمكن أن نستنتج أنه فيما كان الشاب يناضل بحماس من أجل إستقلال مصر، كان يشارك في حركات التضامن مع الشعوب العربية، وبذلك أكتشفت شخصيته الوطنية، كما كان لبعض القراءات التاريخية تعزيزا له ولفكره القومي[4].

ـ الفترة 1937-1952م:

تعد هذه الحقبة الزمنية مرحلة حاسمة في تاريخ جمال عبد الناصر، وهي المرحلة التي أعتبرت أهم من سابقتها، لأنها شهدت ولادة الفكر الناصري الذي بدأ يمهد ويخطط لتفجير ثورة 23 يوليو 1952م من خلال تنظيم الضباط الأحرار[5].

قرر جمال عبد الناصر الإلتحاق بالجيش، وذلك بعد أن أيقن أن التجربة التي مرّ بها في العمل السياسي، وإتصالاته برجال السياسة والأحزاب التي آثارت إشمؤزازه منهم، أن

---

*ـ تاسست هذه الجمعية في 21 أكتوبر 1933م على يد أحمد حسين، وكانت من أقوى البرامج السياسية قبل الثورة، خصوصا فيما يتعلق بعروبة مصر ودورها العربي (أنظر: مارلين نصر، مرجع سابق، ص71).

[1]ـ يوسف الشويري، القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص213.

[2]ـ هدى جمال عبد الناصر، المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، ج11، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2009، ص642.

[3]ـ مارلين نصر، مرجع سابق، ص91.

[4]ـ نور الدين بن الحبيب حجلاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952-1971، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص63.

[5]ـ بثينة عبد الرحمن التكريتي، مرجع سابق، ص97.

تحرير مصر لن يتم بالخطب بل يجب أن تقابل القوة بالقوة والإحتلال العسكري بجيش وطني[1]، ويصاحب ذلك أنه كان مؤمنا بهذا التوجه من قبل فيذكر: "ولقد آمنت بالجندية طول عمري ، والجندية تجعل للجيش واجبا واحدا ، هو أن يموت على حدود وطنه ، فلماذا وجد جيشنا نفسه مضطرا للعمل في عاصمة الوطن لا على حدوده ... ؟"[2].

وبعد دخوله الكلية غرق في مطالعة الكتب التي تبحث في الموضوعات التي تهمه، وفي مقدمتها سير من الرجال والعظماء منهم، ثم الكتب التي تتناول الشرق الأوسط والسودان والتاريخ العسكري[3].

وبخصوص مشواره العسكري نقل جمال عبد الناصر إلى السودان حيث تعرف على أقرب أصدقائه عبد الحكيم عامر، ثم إستقر به المقام مدرسا في الكلية الحربية، وفي حرب فلسطين تعرض لتجربة مريرة عندما حوصر مع قواته في الفالوجة، وبعد عودته إلى مصر قرر تشكيل أول خلية لتنظيم الضباط الأحرار[4].

بدخول عبد الناصر إلى الجيش تعمق وعيه القومي بإكتساب ثقافة علمية عسكرية وإستراتيجية عن طريق الدراسات والقراءات التي أجراها، وقد سمح له الجهاز العسكري بمتابعة نشاطه السياسي بإتجاه الأداة التي تسمح له فيما بعد بالإستيلاء على السلطة وتحقيق إستقلال مصر، كما إستطاع بواسطة الجيش أن يساعد الشعب الفلسطيني في كفاحة ضد الإحتلال البريطاني والصهيوني، ثم أن شارك مباشرة في حرب فلسطين عام 1948م، فزاد ذلك في تبلور وعيه العربي، وكان للقضية الفلسطينية أثر كبير في تبلور هذا الوعي[5].

---

[1]- هدى جمال عبد الناصر، جمال عبد الناصر: الأوراق الخاصة، ج1، مصدر سابق، ص25.

[2]- جمال عبد الناصر، مصدر سابق، ص24.

[3]- جورج فوشيه، مصدر سابق، ص18.

[4]- صلاح منتصر، من عرابي إلى عبد الناصر، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2003، ص75.

[5]- مارلين نصر، مرجع سابق، ص91.

3ـ ثورة 23 يوليو 1952م وتولي جمال عبد الناصر الحكم 1956م:

منذ بداية ثورة 23 يوليو 1952م، كان من الواضح أن قائدها وروحها المحرك هو جمال عبد الناصر، وكان هو وزملاؤه من ضباط الجيش المصري قد عقدوا العزم والتصميم على أن يكون مشروعهم ثورة عميقة[1].

كما أشرنا سابقا أن عبد الناصر شرع في تكوين الضباط الأحرار، هؤلاء الذين إستشعروا في نفوسهم عظمة المأساة، التي نجمت عن الهزيمة في حرب فلسطين، وأخذوا يفكرون في تكوين تنظيم يجمعهم، وبالفعل تم تشكيل لجنة تأسيسية* فتم إنتخاب جمال عبد الناصر رأيسا للجنة وأخذت شكلها التنظيمي بإسم الضباط الأحرار، وأصدرت أول منشور موقع بهذا الإسم في فبراير عام 1950م، وبدأ الضباط منذ ذلك التاريخ يعملون على إسقاط الملكية في مصر وأخذ زمام السلطة في أيديهم[2].

وكانت ثورة يوليو إستجابة طبيعية لوجود أزمة إجتماعية سياسية حادة داخل مصر، وذلك لإخفاقات النظام المتتالية من عام 1922م إلى 1952م، مرورا بتعطيل الدستور ومهادنة الإنجليز، إضافة إلى النهب والإستغلال، وهزيمة حرب فلسطين والأسلحة الفاسدة، والفشل في جلاء قوات الإحتلال البريطاني من منطقة قناة السويس، وإنتشار الفساد هي أسباب سخط الضباط الأحرار، وبالتالي هذه الإخفاقات في مجملها هي التي

---

[1]ـ هاني الهندي، الحركة القومية العربية في القرن العشرين، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص485.

*ـ تشكلت هذه اللجنة التأسيسية في أواخر 1949م، وكانت تضم في البداية: جمال عبد الناصر، عبد الحكيم عامر، كمال الدين حسين، صلاح سالم، جمال سالم، حسن إبراهيم، عبد اللطيف البغدادي، خالد محي الدين أنور السادات، ورغم إنتخاب جمال عبد الناصر رئيسا لها بالإجماع وذلك حتى سنة 1952م، إلا أنهم في هذه السنة إتفقوا على إختيار اللواء محمد نجيب لكي يكون قائدا لهذه الحركة في يوم تنفيذها (أنظر: عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو: تاريخنا القومي في سبع سنوات، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1989، ص26ـ27).

[2]ـ خالد سالم أبو ربيع، مصر ومشاريع الوحدة العربية 1945ـ1958، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة عمان، الأردن، نيسان 1999، ص147.

وضعت النظام الملكي في مأزق أزمته التاريخية في أوائل الخمسينات وجعلت من الثورة حتمية تاريخية، كإستجابة ضرورية لتلك الأزمة[1].

وكان الضباط يهدفون من إقامة ثورتهم إلى تحقيق مبادئ محددة، وتتلخص تلك المبادئ في القضاء على الإستعمار وأعوانه، القضاء على الإقطاع، القضاء على الإحتكارات وسيطرة رأس المال في الحكم، وتحقيق العدالة الإجتماعية، وخلق جيش وطني قوي، وإقامة ديمقراطية سليمة، وأصبحت هذه المبادئ الستة هي الخطوط العريضة التي توجه عمل الثورة[2].

نفذ الجيش المصري ثورته في فجر 23 يوليو 1952م، وأرغم الملك فاروق على التنازل عن العرش لإبنه الصغير أحمد فؤاد وأقيم للملك الطفل مجلس وصاية[3].

أعلن مجلس قيادة الثورة برئاسة اللواء محمد نجيب إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهوري 1953م، وحل الأحزاب السياسية وإلغاء الدستور الملكي الذي بدأ عام 1923م، ووضع دستور جديد للبلاد، ليتولى بعد ذلك جمال عبد الناصر الحكم في البلاد بعد إستقالة محمد نجيب، حيث أختير جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية إثر إستفتاء شعبي جرى عام 1956م[4].

وكان من أهداف ثورة 23 يوليو أن يكون العرب أمة متحدة يتعاون أبناؤها في الخير المشترك، وقد تم تأكيد حقيقة العروبة على المستوى الرسمي، حيث نص الدستور المصري الجديد الذي أعلن في 26 يناير 1956م في مادته الأولى على أن مصر دولة عربية ذات سيادة والشعب المصري جزء من الأمة العربية[5].

---

[1]- علي عبد المنعم شعيب، مرجع سابق، ص275-276.

[2]- خالد سالم أبو ربيع، مرجع سابق، ص148.

[3]- إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2000، ص271.

[4]- نفسه، ص271-272.

[5]- خالد سالم أبو ربيع، مرجع سابق، ص148.

ومن أهم إنجازات ثورة يوليو وقائدها جمال عبد الناصر، هو نجاحها في إزالة الحدود التي رسمها المستعمرون لتجزئة الوطن العربي، فقد نجحت هذه الثورة بقيادة جمال عبد الناصر في إرساء أسس تجربة وحدوية بين بلدين عربيين (وحدة مصر وسوريا 1958م)، فكان أن تحولت هذه الأمنية القومية الغالية إلى واقع ملموس حي، فكانت هذه الوحدة هي الإنجاز الأكبر الذي حققته هذه الثورة[1].

خلاصة:

تمكن محمد علي باشا وجمال عبد الناصر بأسلوبهما الخاص من تولي السلطة في مصر، وذلك بعد أن سار كل واحد منها في الطريق الذي يمكنه من تحقيق ذلك.

[1]- هاني الهندي، مرجع سابق، ص491.

الفصل الثانـي:

إستراتيجية التجربتين في الوحدة والمقارنة بينهما

أولا- تجربة محمد علي باشا 1811-1840م

ثانيا- تجربة جمال عبد الناصر الوحدوية 1958-1961م

ثالثا- المقارنة بين التجربتين (أوجه الإختلاف، أوجه التشابه)

تمهيد:

بعد تولي كل من محمد علي باشا وجمال عبد الناصر الحكم شرعا في سياستهما داخل مصر، كما وجها أنظارهما إلى خارجها بدافع تحقيق العديد من الطموحات، ومن بينها توحيد الوطن العربي في دولة واحدة.

وكان من نتائج ذلك توسع محمد علي باشا في الجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام، إذ نتج عن ذلك حكم مصري في مناطق التوسع (1811-1840)، فيما تحققت طموحات جمال عبد الناصر بإعلان الوحدة مع سوريا (1958-1961م).

أولا- تجربة محمد علي باشا 1811-1840م:

1- توسع محمد علي باشا:

بعد أن عزز محمد علي سلطته في مصر قرر تخطي حدودها وتكوين إمبراطورية واسعة (أنظر الملحق رقم 04)، ومن أجل ذلك خاض حروبًا متواصلة إبتداءًا من سنة 1811م، ولعلا سياسة محمد علي ترتبط بسيادة مصر القومية والإستراتيجية، فمصر ترتبط بالسودان، وكذلك بالبحر الأحمر، كما أن بلاد الشام ذات أهمية كبيرة بإعتبارها الجبهة الشمالية للبلاد، لذلك قرر أن يركز في توجهه على المشرق[1].

- ضم شبه الجزيرة العربية 1811م:

في الوقت الذي كانت تعاني فيه مصر من الفوضى بعد خروج الفرنسيين إلى تقلد محمد علي للحكم، كانت الدعوة الوهابية قد إشتد خطرها وذلك بسيطرتها الكاملة على الحجاز، مما أثر على الدولة العثمانية، فكلف السلطان محمد علي للقضاء عليها بعدما عجز ولاة الشام والعراق في ذلك[2].

---

[1]- جميل بيضون وآخرون، مرجع سابق، ص88.

[2]- علي عفيفي علي غازي، الجزيرة العربية والعراق في إستراتيجية محمد علي، ط1، دار الرافدين، بيروت، لبنان، 2016، ص17.

فتبنى محمد علي هذا الإقتراح بعدما رفض ذلك من قبل، لأنه بالإظافة إلى حاجته لإظهار الطاعة للسلطان في فترة توطيد سلطته، فإن ذلك مجالا لإشتغال جنوده في حروب ومغانم في الخارج، كما أن إنتصاره على الوهابية سيزيد من سمعته[1].

ويمكن إيجاز هذه الحملة، بأن محمد علي بعد أن تخلص من المماليك في مذبحة القلعة سنة 1811م، إتفق مع الشريف غالب في ينبع من أجل التعاون لقهر الوهابيين، وتم ذلك بأن نزلت الحملة الأولى في ينبع عام 1813م بقيادة إبن محمد علي طوسون، حيث إنتصرت هذه الحملة في البداية عند بدر، ثم عاد الوهابيون فأوقعوا بها، وتقهقرت الحملة في ينبع بخسائر فادحة، لينهض محمد علي بعد ذلك بنفسه ونجح في إسترداد المدينة ثم سقطت بعدها مكة والطائف، بعد ذلك إضطر محمد علي للعودة إلى القاهرة، ليرسل إبنه الأكبر إبراهيم فإسترد الحجاز ونجح في إحتلال الدرعية وتدميرها عام 1818م[2].

وقرر محمد علي بعد ذلك أن يصل سواحل الخليج، فتم الإستيلاء على الرياض والإحساء والقطيف، وحاولوا الإستيلاء على البحرين، وأدى ذلك كله إلى تدخلات بريطانية، وتأزمت العلاقة مع الإنجليز حتى إضطر محمد علي إلى سحب قواته عام 1840م، وإخلاء شبه الجزيرة العربية من المصريين[3].

ومن أعظم ما أثمرت عليه هذه الحرب هو إمتداد النفوذ المصري إلى شبه الجزيرة العربية، ثم أن السلطان العثماني رضي على محمد علي ودعم مركزه، كما أن فتح بلاد العرب أعاد للدولة العثمانية هيبتها[4].

ـ ضم السودان 1820م:

[1]ـ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916، ط2، مطابع ألف باء الأديب، دمشق، سوريا، 1993، ص397.

[2]ـ أحمد طربين، مصدر سابق، ص86.

[3]ـ سيار الجميل، مرجع سابق، ص321.

[4]ـ عبد الغفار محمد حسين، مصدر سابق، ص184.

بعد الحرب العربية، قام محمد علي بحملة أخرى لم يكلفه السلطان بها ولكنه إستطاع أن يحصل على إعتراف من الدولة العثمانية بفتوحاته، وهي الحملة التي أسست ما أصبح يعرف بالسودان المصري[1].

ويكاد يكون هناك إجماع من قبل الباحثين على العوامل التي أدت إلى ذلك، ومن بينها تعقب فلول المماليك الذين فروا من مصر، كما أن الإشاعات كثرت حينها عن وفرة مناجم الذهب والفضة، إضافة إلى الحصول على أعداد كبيرة من العبيد لإنشاء جيش قوي، كما لا يمكن أن ننسى أن السودان هو العمق الإستراتيجي والإمتداد الطبيعي لمصر[2]، في حين هناك من ذهب أبعد من ذلك، وهو أن أكبر العوامل شأنا في إرسال الحملة إلى السودان، مطالبة أهل السودان أنفسهم بإنشاء حكومة قوية على يد مصر لتقضي على أسباب الفوضى المنتشرة في بلادهم[3].

أعد محمد علي جيشا بريا بقيادة إبنه إسماعيل، ورافق الحملة مجموعة من علماء الشريعة من أجل دعوة المسلمين في السودان إلى الوحدة والمآخاة، ثم أرسل محمد علي جيشا ثانيا بقيادة إبنه إبراهيم فسار محاذيا للنيل الأبيض بينما سار إسماعيل محاذيا للنيل الأزرق، لكن سرعان ما عاد إبراهيم بسبب مرضه، ومات إسماعيل في مؤامرة دبرها له "نمر ملك شندي"[4].

بعد كل هذا أرسل جيشا آخر بقيادة محمد بك الدفتر دار، الذي إستطاع الإنتقام من ملك شندي، وبنى مدينة الخرطوم عام 1820م، وجعلها قاعدة لحكومة تلك البلاد[5].

---

[1]- عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص231.

[2]- سليمان الغنام، سياسة محمد علي باشا في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا (1811-1840)، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2004، ص64.

[3]- محمد فؤاد شكري، مصر والسودان: تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر، 2011، ص7-8.

[4]- جميل بيضون وآخرون، مرجع سابق، ص91.

[5]- محمد صبري، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1926، ص59-60.

ـ حرب اليونان 1823م:

كانت الدولة العثمانية في مطلع القرن التاسع عشر في منتهى الضعف، وفي هذا الوقت قامت ثورة في اليونان، التي لم يكن بإمكان الدولة العثمانية إخضاعها، ولم يجد الباب العالي وسيلة لإخماد هذه الثورة إلا محمد علي[1]، ويقال أنه هو نفسه تطوع لتقديم هذه المعونة ملتمسا إعطاءه الولاية على سوريا وإعفائه من دفع الضرائب أثناء المحاربة حتى ينفقها على الجيش المحارب[2].

إشترك محمد علي بجيشه وأسطوله في إخماد ثورة اليونان من سنة 1824م إلى 1827م وإنتصر جنوده على الثوار إنتصارات باهرة، إلا أن إنحياز إنجلترا وفرنسا وروسيا إلى اليونان حال دون الحصول على ما كان يرجوه من وراء هذه الإنتصارات، ذلك أن الأسطولين الإنجليزي والفرنسي دمرا الأسطولين العثماني والمصري في موقعة نافرين الشهيرة سنة 1827م، وإضطر محمد علي إلى سحب جنوده من المورة[3].

ورغم تحطم أسطوله في نافرين، كان لنجاح محمد علي في حرب المورة وعلو مكانته في نظر الدول، أثره على تفكيره في الإنفصال وتحقيق إستقلال مصر[4].

ـ ضم الشام 1831م:

ساعد محمد علي السلطان في قمع الثورة اليونانية، وخرج من دون أن يظفر بفتوح جديدة، في حين إنتهت حروبه ضد الوهابيين ببسط نفوذه على شبه الجزيرة العربية، وأتاح له دخول السودان ضم الأجزاء المتبقية من الأراضي المصرية، أما العمل الذي كان بعد ذلك فكان مسرحه بلاد الشام[5].

---

[1]ـ أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ج5، ط7، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1986، ص405.

[2]ـ سليمان ابو عزالدين، ابراهيم باشا في سوريا، المطبعة العلمية، بيروت، لبنان، 1929، ص30.

[3]ـ نفسه، ص30.

[4]ـ عبد الغفار محمد حسين، مصدر سابق، ص193.

[5]ـ محمد سهيل طقوش، تاريخ بلاد الشام الحديث والمعاصر، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2014، ص25.

وبخصوص حرب الشام فيمكننا أن نعتبرها حربا دفاعية وهجومية في نفس الوقت، أما كونها دفاعية فمحمد علي يعلم أن الدولة العثمانية لا تتخلى عن السعي في إسترداد مصر، وأن السلطان لم يكن خالص النية نحوه، وكانت هجومية ذلك أنه كان الغرض منها هو التوسع في الفتح والسلطان، فمحمد علي كان يطمح إلى ضم سورية منذ سنة 1810م، كم كان يأمل أن يصل حكمها بموافقة السلطان[1].

بحث محمد علي باشا عن أي وسيلة يمكن من خلالها خوض غمار الحرب، فإستغل إيواء عبد الله باشا لمجموعة من الفلاحين المصريين الفارين من خدمة الجندية والضرائب، فإتخذ محمد علي من هذه القضية مبررا كافيا لغزو الشام[2].

أرسل إبراهيم باشا قواته بقيادة إبنه إبراهيم إلى بلاد الشام، وقد إنطلق إبراهيم من مصر عام 1831م، ودخل بقواته إلى بلاد الشام، فإستسلمت له غزة ويافا والقدس وحيفا من دون قتال، وحاصر إبراهيم بعد ذلك عكا وتم الإستيلاء عليها وكان ذلك كله بعد ستة أشهر 1832م، التي كانت تعتبر بمثابة مفتاح بلاد الشام، حيث أن بسقوطها دخلت العديد من المدن الشامية بأيدي قوات إبراهيم باشا، ليستولي على دمشق، ثم إحتل حلب وآدنة على التوالي، وتمكن من التغلب على الجيش العثماني الثاني بقيادة الصدر الأعظم رشيد محمد باشا، على مقربة من قونية عام 1833م[3].

ولكن الدول الأوروبية ما كانت تسمح بذلك فبعثت روسيا عمارتين لمساعدة السلطان وفي 18 ابريل 1833م عقدت في كوتاهية وبواسطة الدبلوماسيين الروس والفرنسيين، معاهدة صلح ضمنت لمحمد علي ضم سوريا إلى ولايته، علاوة على ذلك مطالبته بضم مقاطعة آطنة وكان له ذلك، إلى أن الدبلوماسية القيصرية إستطاعت أن تحمل الباب

[1]- عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، مصدر سابق، ص217-218.

[2]- محمد كرد علي، خطط الشام، ج3، ط3، مكتبة النوري، دمشق، سوريا، 1983، ص51.

[3]- مصطفى كامل، المسألة الشرقية، ط1، مطبعة الآداب، القاهرة، مصر، 1998، ص87.

العالي على توقيع معاهدة خونكار أسكله سي في يوليو 1833م، وبمقتضاها أخذت كل من الدولتين عهدًا على نفسها بتبادل المساعدة في حالة الإعتداء على إحداهما[1].

2ـ الحكم المصري في تجربة الوحدة:

بالرغم من أن الحكم المصري كان على ثلاث مناطق التي هي ضمن إمبراطورية محمد علي باشا وهي الجزيرة العربية والسودان والشام، إلا أن هذه الأخيرة كانت أولى إهتماماته.

فالجزيرة العربية لم يستطع الحكم المصري في الواقع أن يحدث أي تغيير فيها ، بل كان كسابقه العثماني شيئا سطحيا لا يمس أوضاع الجزيرة وتطورها التاريخي، لذا ظل جوهرها العربي على ما كان عليه سواء في أقاليم الجزيرة العربية الداخلية أو مناطق الخليج العربي[2].

أما السودان فقد أحدث الفتح المصري تغييرا أساسيا في أحواله فقد هدم السلطات المحلية القائمة فيه، وأوجد إرتباطات جغرافية وإدارية ما كانت موجودة من قبل، حيث نقل السودان إلى قطر له حدود مميزة وإدارة واحدة وعاصمة واحدة، فوجدت فيه الظروف التي تكفل إرتباط السودان بمصر والعالم العربي بوجه غير مسبوق[3].

وبتخصيصه الشام فوفقا للرؤية التي وضعها محمد علي نصب عينيه، إستحوذ النظام الإداري الذي ستخضع له المنطقة على الإهتمام، فهو الركيزة الأساسية للحكم الجديد، فالإدارة هي أساس الحكم، ومن ثمة إحتلت الإدارة المكانة الأساسية في السياسة المصرية وأولى الخطوات كانت بإبعاد الصيغة العثمانية[4].

---

[1]ـ كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر: نبيه أمين فارس.منير البلبكي، ط5، دار العلم، بيروت، لبنان، 1968، ص548.

[2]ـ أحمد طربين، مصدر سابق، ص105.

[3]ـ نفسه، ص105.

[4]ـ لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام 1831ـ1841م، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1990، ص65.

كانت سوريا قبل أن يستولي عليها إبراهيم باشا مقسمة إلى أربعة أقسام كبرى وهي إيالات حلب وطرابلس ودمشق وصيدا، وكانت الأساتنة هي المرجع الأعلى لحكام البلاد، وكانت القدس ويافا وغزة غير داخلة في هذا التقسيم[1].

بسقوط مدينة عكا والوصول إلى كوتاهية، أصبح إبراهيم باشا إبن محمد علي باشا قائدا وحاكما عاما لبلاد الشام، وأصبحت القاهرة المرجع الأعلى لسلطاتها الإدارية والقضائية والسياسية والعسكرية، مما يشير لخضوع هذه البلاد لحكم مركزي في مصر، بعد أن كانت خاضعة للسلطان العثماني، ثم بدأ إبراهيم باشا بتطبيق أنظمته الإدارية الجديدة بعد أن ألغى التقسيمات الإدارية التي كانت سائدة إبان الحكم العثماني، وقد تم ذلك بجعل المديريات الأربع وحدة إدارية وسياسية تابعة لمركز الحكم من عاصمة عربية وأصبحت الشام مقسمة إلى مديريات بدل من ولايات[2].

كان إبراهيم باشا نائب والده في بلاد الشام ورأس الإدارة فيها، وهو الذي كان يتلقى أوامر والده ويقوم بتنفيذها بحذافرها، ويساعده في ذلك كبار الموظفين والحكام بالإضافة إلى شخصيات أخرى، وكان الهيكل الإداري في البلاد موزعا على الشكل التالي: (الحاكم العام لبلاد الشام، المدير، المتسلم، وكيل المتسلم، المباشر، المجالس المحلية، محافظ بيروت، شيخ القرية، الناظر، ناظر النظار، وكيل الجمارك، المحتسب)، وتشير مصادر الحكم في تلك الفترة أن منصب الحاكم العام وهو أعلى المناصب لم يكن يتمتع بكامل الصلاحيات[3].

وتم الفصل لأول مرة بين السلطتين المدنية والعسكرية، حيث تولى السلطة في المدينة حاكم مدني أو "حكم داكار"، وقد إختار محمد علي شريف باشا حكمدارا لبلاد الشام، وصادقت الدولة العثمانية على هذا التعيين، وعين على كل وحدة إدارية مفوضا إداريا

[1]- سليمان ابو عز الدين، مصدر سابق، ص131.

[2]- فندي أبو فخر، "بعض مظاهر التنظيم الإداري في بلاد الشام خلال حكم محمد علي باشا 1831-1840م"، مجلة دراسات تاريخية، لجنة كتابة تاريخ العرب، جامعة دمشق، السنة السابعة، ع23-24، كانون الأول 1996، ص202.

[3]- نفسه، ص202-203-204.

عرف بإسم المتسلم، وأختير المتسلمون من أبناء الشام، كما أدخل محمد علي نظام مجالس الشورى، فتأسيس مجالس الشورى كان خطوة هامة في طريق الإصلاح الإداري، ولم يقتصر نشاط المجالس على النواحي الإدارية والإقتصادية ولكن إمتد إلى الأمور القضائية حتى لم يبق للمحاكم إلا قضايا الأحوال الشخصية[1].

أما من الناحية الفعلية فقد كانت السلطة العسكرية بقيادة إبراهيم باشا الذي تملك زمام الأمور كلها في بلاد الشام، وكان إبراهيم باشا منفذا أمينا لأوامر والده، ولا يستطيع أن يصدر أمرا دون الرجوع إليه[2].

ويقال أنه من الأمور التي إتبعها أنه حافظ على العدل في التوظيف، فإمتنع عن إغراق الشام بالموظفين المصريين، ولم يقدم إلا ما إستوجبت الضرورة قدومه[3].

كما عمل إبراهيم باشا على إحداث التغييرات الإجتماعية وإظهار المساواة، فعمل على توحيد شعب سوريا وذلك بإزالة الفوارق الدينية، وأظهر المساواة بين الرعايا على إختلاف المذاهب[4].

وبخلاف التنظيم الإداري فقد وعد إبراهيم باشا السوريين بأن يعفيهم من التجريد ويخفف عنهم الضرائب ولا يكلفهم إلا بدفع الأموال الأميرية، وأقرّ بوعده في السنوات الأولى، فخفف عنهم بعض الأعباء المالية، وأخذ في تنشيط الزراعة والتجارة فشعر السوريون بالإطمئنان للحكم المصري فركنوا إليه إلى أن الأمور سرعان ما ساءت فقد أثقل كاهل

---

[1]- رؤوف عباس، إصلاح أم تحديث؟ مصر في عصر محمد علي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2000، ص132-133.

[2]- نفسه، ص132.

[3]- عبد الحميد البطريق، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848-1949: مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، القاهرة، مصر، 1948، ص14.

[4]- عدنان فريد حسين جراد، الحكم المصري في سوريه (1831-1840م)، رسالة ماجيستير، كلية الآداب الجامعة الأردنية، عمان، 1979، ص79.

الأهالي بأعباء فادحة وهي: إحتكار الحرير في البلاد السورية، وأخذ ضريبة الرؤوس من الرجال كافة على إختلاف مذاهبهم، مع تجنيد الأهالي ونزع السلاح من أيديهم[1].

وقد نفر الأهالي بهذه المحدثات وتذمروا منها، لأن إحتكار الحكومة للحرير من شأنه إلحاق الضرر بمنتجيه، وقد نفروا كذلك من ضريبة الرؤوس وخاصة المسلمين، لأنهم ما كانوا ملزمين بها من قبل، وزاد تذمرهم بع تسخير الحكومة الأهالي في الأعمال العامة[2].

أما التجنيد فقد نفذ بطريقة قاسية تثير الخواطر، وكان كثير من المجندين يرسلون إلى جهات لا يقع إلى أهلهم شيئ عن أخبارهم فيها، وجاء نزع السلاح ثالثة الأثافي، لأن معظم الأهالي كانوا يحملون السلاح ليدفعوا به سطوات البدو والرحل وعدوانهم، فإنتزاع السلاح من أيديهم أمر لا تقبله نفوسهم عن طاعة وإختيار، ومن هنا نشأت الثورات والفتن[3].

3ـ سقوط تجربة الوحدة:

إن الدولة العثمانية وإنجلترا كانا لا يفتآن منذ دخول قوات محمد علي باشا إلى إستثارة أهل الشام وإستمالة رؤساء العشائر وأصحاب الزعامات والأعيان إلى جانبهما في سبيل إخراج محمد علي باشا من الشام، ليصبح الوجود المصري في غاية الصعوبة[4].

هنا قامت عدة ثورات بزعامة رجال الإقطاع، وكان أولها وأخطرها ثورة الفلاحين في فلسطين ثم ثورة الدروز وجبل لبنان، بعد ذلك تتابعت الثورات هنا وهناك ولكن إبراهيم باشا قضى عليها، ولما شعر محمد علي بالمآمرات المدبرة أعلن إستقلاله في مايو سنة

---

[1]ـ عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، مصدر سابق، ص262.

[2]ـ نفسه، ص263.

[3]ـ نفسه، ص263.

[4]ـ هدى علي بلال، "الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه 1830ـ1840"، مجلة ابحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مج10، ع4، 2011/06/16م، ص352.

1838م، وجاءت فترة إنتهاء مدة إبراهيم باشا في سوريا . المحددة وفق إتفاق كوتاهية . فأخذ محمد علي يتباطأ في تنفيذ المعاهدة والإنسحاب[1].

بعد كل هذا وبتحريض من إنجلترا تجدد القتال بين محمد علي والدولة العثمانية سنة 1839م، فوقعت معركة نزيب بالقرب من نصيبين وفيها إنتصر الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا، وبعد موقعة نزيب توفي السلطان محمود الثاني وإنظم الأسطول العثماني برمته إلى جانب محمد علي[2].

أخذت بريطانيا تتزعم مجمع الدول الأوربية وتوجهها إلى الغاية التي ترضاها من التدخل بين السلطان وتابعه حتى تضمن رد القوة المصرية التي أخذت تنتشر في المناطق التي تهدد مصالحها ونفوذها فيها إلى داخل الحدود المصرية[3].

وفعلا تدخلت الدول الأوروبية بزعامة إنجلترا وطلبت من محمد علي الإنسحاب من الشام فرفض، لتشترك كل من إنجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا في توقيع معاهدة لندن في يوليو 1840م، وهي المعاهدة التي ستكون مقدمة لتحديد وضع مصر في إطار الدولة العثمانية، والتي تقوم على مبدأ المحافظة على الدولة العثمانية[4].

وطلبت الدول الكبرى من محمد علي قبول الشروط التي كانت ضمن معاهدة لندن والملحق الخاص بها والتي تتلخص في ما يلي:

- يوعد السلطان بمنح محمد علي وذريته من أولاده من بعده حكومة مصر.
- منح محمد علي مدى حياته حكومة جنوب الشام حسب الحدود المعينة بعد، مع إعطائه لقب والي عكا.
- إعادة جميع الممتلكات الخاصة بالدولة العثمانية.

---

[1]- جميل بيضون وآخرون، مرجع سابق، ص96.

[2]- إبراهيم خليل أحمد، مصدر سابق، ص163.

[3]- حسين فوزي النجار، السياسة والإستراتيجية في الشرق الأوسط، ج1، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1953، ص191.

[4]- أحمد زكريا الشلق، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916، مرجع سابق، ص171.

ـ تعين الجزية حسب الشروط التي سينتهي محمد علي بقبولها.

ـ جميع القوانين والمعاهدات النافذة في الدولة تطبق على مصر وعكا كغيرها من أجزاء الدولة.

ـ في حالة عدم موافقة محمد علي على الشروط المقدمة خلال عشرة أيام يحتفظ بمصر لوحدها، وإن لم يوافق مرة أخرى تعمل دول الحلفاء بجهود مشتركة على عزله[1].

رفض محمد علي ما عرضته الدول آملا في مساعدة فرنسا وفشل التحالف الأوروبي، إلى أن تقاعس فرنسا على نصرته مع تمسك الدول الأوروبية بنصوص معاهدة لندن أدى إلى الرضى والقبول، وخاصة بعدما لجأت الدول الأوروبية إلى إستعمال القوة في تنفيذ مطالبها وهاجمت شواطئ الشام وأنزلت قواتهما في سوريا[2].

بعد أن شعر محمد علي أنه لا يستطيع الإستمرار وقع إتفاقا مع الأطراف المعادية، معاهدة مفادها أن تكون مصر وراثية في أسرة محمد علي بشرط إخلائه للشام وإعادة الأسطول العثماني، وعلى هذا الأساس صدرت عام 1841م الفرمانات السلطانية التي أكدت التسوية النهائية، والتي ورد فيها أن مصر جزء من الدولة العثمانية تسري عليها قوانينها، وجيشها يعتبر جزءا من جيش السلطان، وتقرر أن يختار والي مصر من أكبر أبنائه على أن يصدر فرمان توليته من السلطان، فتميزت مصر بأنً صارت ولاية يتوارثها أبناء أسرة محمد علي[3].

---

[1]ـ عبد العزيز محمد الشناوي.جلال يحي، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1969، ص559ـ560.

[2]ـ حسين فوزي النجار، مرجع سابق، ص192.

[3]ـ أحمد زكريا الشلق، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516ـ1916، مرجع سابق، ص171ـ172.

ثانيا: تجربة جمال عبد الناصر الوحدوية 1958-1961م:

1- التقارب بين القطرين ومباحثات الوحدة:

كانت الوحدة المصرية السورية منطقية لما سبق ذلك من مقدمات، فقد إتفقت إرادة القطرين على ضرورة التعجيل بالوحدة على أساس أنها كفيلة بحل المشكلات ومواجهة المخاطر، ولم يشغل البعد الإقتصادي أصحاب القرار السياسي في القطرين، وذلك لضعف مستويات التنمية، فقد غابت أهمية التفاعلات الإقتصادية في تحقيق الوحدة، ولذا كان المهم عندهم أن تقوم الوحدة أولا[1].

ففيما يخص تقارب الأفكار فسوريا كانت هي أول بلد عربي يستقل بعد الحرب العالمية الثانية وكانت هي مهد الحركة العربية، ومنبت القومية العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر في مواجهة الحكم التركي الذي قادته حكومة الإتحاد والترقي في العقد الأول من القرن العشرين، وكانت سوريا هي مركز الثورة العربية الكبرى خلال الحرب العالمية الأولى، ورغم فشل الثورة وتقسيم سوريا إلى أربع دول (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين)، إلا أن فكرة القومية العربية وتوحيد سوريا ظلت حلما وغاية يسعى إليها القوميون العرب[2].

وبعيدا عن التوغل في أعماق التاريخ لإرتباط مصر بسوريا، وبغض النظر عن إرهاصات التفاعل بين الشعبين في معارك الإستقلال، فإن ثورة 23 يوليو كانت فاتحة عهد جديد في اللقاء بين القطرين، سواء على المستوى الجماهيري أو على مستوى النخب، وخصوصا بعد بروز الوجه العربي للثورة فكرًا وممارسة[3].

فمنذ هذا الوقت أصبح هناك تفاعل بين القطرين في الساحة السياسية وكانت معركة حلف بغداد في أوائل 1955م خير شاهد على هذا، فبعد يوم من إنتهاء مؤتمر رؤساء

---

[1]- خالد سالم أبو ربيع، مرجع سابق، ص195-196.

[2]- جمال عبد الناصر، وثائق ناصر، دار الفلوجة، القاهرة، مصر، 2018، ص13-14.

[3]- أحمد يوسف أحمد، "الجمهورية العربية المتحدة: مساهمة في قراءة جديدة لها"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، السنة الحادية عشرة، ع121، مارس 1989، ص42.

حكومات الدول العربية الذي كان فيه الموقف متذبذبا من قبل الحكومة السورية إتجاه مشروع حلف بغداد، قدمت هذه الحكومة إستقالتها نتيجة المعارضة من جانب القوى القومية، وبالذات حزب البعث العربي الإشتراكي لعدم إتخاذ الحكومة موقف حاسم في الأمر، وهذا دليل على المكمن القومي للنظام السياسي السوري[1].

إنكعس هذا الأمر على العلاقات الرسمية والشعبية بين البلدين، إذ تم التوقيع بين الحكومتين المصرية والسورية في دمشق 02 مارس 1955م على بيان مشترك حدد أسس التعاون بين القطرين في مجال السياسة الخارجية وعلى رأس ذلك معارضة الأحلاف العسكرية الغربية، وكذلك في المجال الإقتصادي والعسكري، ومن بين ذلك إنشاء قيادة مشتركة دائمة، وفي أكتوبر 1955م تم التوقيع على إتفاقية دفاع مشترك بين القطرين[2].

كما أن حزب البعث العربي في سوريا إشترط بأن يشترك في حكومة وحدة وطنية ببدأ محادثات مع مصر من أجل إقامة وحدة بين البلدين، وهو ما تم حيث كان هناك مشروع للوحدة الإتحادية الفيديرالية بين مصر وسوريا، وكلف صلاح البيطار بعد عرض المشروع على مجلس الوزراء وبحضور شكري القوتلي* بالسفر إلى القاهرة وعرض المشروع على عبد الناصر، غير أن تنفيذ هذه الخطوة تأجلت بسبب العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر عام 1956م[3].

وبالتحرك الإمريكي المعادي للحركة القومية العربية، بدأت تركيا في التحرش بسوريا في سبتمبر 1957م، وفي أكتوبر من نفس العام وصلت قوات مصرية إلى سوريا كتعبير لها عن المساندة في وجه الأخطار الخارجية، وبعدها بشهر وصل إلى سوريا وفد برلماني

---

[1]- عبد العزيز الدوري وآخرون، الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص206-207.

[2]- أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص43.

*- سياسي عربي سوري، ولد بدمشق1891م، كان رئيس سوريا أثناء فترة مباحثات الوحدة بين مصر وسوريا، فتنازل عن منصبه لصالح جمال عبد الناصر الذي أنتخب رئيسا لها (أنظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1980، ص488).

[3]- عبد العزيز الدوري وآخرون، مرجع سابق، ص207.

مصري وعقدت جلسة مع مجلس النواب السوري والوزراء والقيادات العسكرية، وصدر عن النواب السوريين والمصريين بيان يعلن عن رغبة الشعبين في إقامة إتحاد فيديرالي بينهما ويدعو حكومتي القطرين إلى الدخول فورا في مباحثات مشتركة لهذا الغرض[1].

ومع تعالي الأصوات في سوريا للمطالبة بالوحدة مع مصر، رأى قادة البعث الرئيس جمال عبد الناصر أنه يملك القوة الكفيلة في إحكام سيطرته على سوريا، وساعد في ذلك أجنحة الجيش السوري المتصارعة على الإتفاق على زعامة* تتولى أمور سوريا مما جعل قيادات حزب البعث العربي تشجع الضباط السوريين في مسعاهم الفوري للوحدة مع مصر[2].

وفي شهر يناير 1958م عقدت جلسة طارئة لمجلس القيادة أتخذ فيه قرار بسفر أعضائها** إلى القاهرة ولحق بهم صلاح البيطار بعد ذلك، وهذا لإقناع عبد الناصر بإقامة الوحدة الفورية بين البلدين، وفي القاهرة لاحظ الوفد السوري أن جمال عبد الناصر كان مترددا في شأن الوحدة، وتركز حديثه على ردود الفعل الخارجية التي يمكن أن تطرأ، أما على الصعيد المحلي فقد تحدث عبد الناصر بإسهاب عن نقاط الإختلاف بين مصر وسوريا مثل نشاط الأحزاب وعلاقتها بالمؤسسة العسكرية وما شابه[3].

وفي نهاية المطاف قبل أن تكون الوحدة إندماجية وبشروط، وقد إستمرت هذه المحادثات حتى 21 يناير 1958م، عاد بعدها الوفد السوري إلى دمشق حاملا مشروع

---

[1]. عبد العزيز الدوري وآخرون، مرجع سابق، ص208-209.

*- مفهوم قيادي لوصف اليد العليا في بعض النظم السياسية وقمة الهرم العالي، يستخدم في مجالات مختلفة يجمع بينها عامل قوة الشخص القائد السياسي ومركزيته الحاسمة في صنع القرار والتوجه السياسي (أنظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، مرجع سابق، ص40).

[2]- جمال عبد الناصر، وثائق ناصر، مصدر سابق، ص16.

**- وكان ذلك بعضوية اللواء عفيف البزة، أمين الحافظ، مصطفى حمدون، أحمد حنيدي، عبد الغني قنوت، طعمت العودة الله، أكرم الديري، الحاج إبراهيم، حسين حدة، ياسين فرجاني، جمال الصوفي، بشير صادق، محمد النسر (أنظر: أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2000، ص2573).

[3]- بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية 1918-2000م: دراسة نقدية، ط1، دار الجابية، لندن، بريطانيا، 2008، ص289-290.

الوحدة على النحو الذي إرتآه الرئيس عبد الناصر للحصول على الموافقة عليه، بينما يكون قد تم إنجاز مشروع الوحدة المؤقت في القاهرة الذي تم تحديد تاريخ 31 يناير 1958م موعدا له[1].

وكان من شروط جمال عبد الناصر للموافقة على الوحدة: أن يتم إستفتاء شعبي على الوحدة ويقول الشعب في سوريا ومصر رأيه في التجربة ويعبر عن إرادته، أن يتوقف النشاط الحزبي في سوريا توقفا كاملا وأن تقوم الأحزاب بحل نفسها، وأن يتوقف تدخل الجيش في السياسة وينصرف ضباطه إلى أعمالهم العسكرية، وأن لا يصبح أداة سلطة وسيطرة[2].

دخلت الوحدة مرحلتها النهائية بعد تقديم المذكرة العسكرية لعبد الناصر وللحكومة السورية وأعتبر مجلس الثورة أن مهمته قد إنتهت[3].

وفي الموعد الذي حدده عبد الناصر لإنجاز الدستور المؤقت لدولة الوحدة وصل إلى القاهرة الرئيس شكري القوتلي ورئيس الوزراء صبري العسلي وأعضاء الوزارة السورية كافة برفقة الضباط الذين شاركوا في الوفد العسكري الأول، وتم عقد عدة إجتماعات لمناقشة الدستور المؤقت، وإنتهت بالموافقة عليه[4].

2ـ قيام دولة الوحدة:

في الأول من فبراير 1958م، وبحضور الرئيس شكري القوتلي وعبد الناصر، ألقى رئيس الوزراء صبري العسلي كلمة من شرفة قصر القبة في القاهرة أعلن فيها عن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة[5].

---

[1]ـ سامي جمعة، أوراق دفتر الوطن 1946ـ1961، ط1، دار طلاس، دمشق، سوريا، 2008، ص280ـ281.

[2]ـ مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، ط1، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص374ـ375.

[3]ـ أحمد عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، ط1، دار الأهالي، دمشق، سوريا، 1991، ص105.

[4]ـ سامي جمعة، مصدر سابق، ص281.

[5]ـ نفسه، ص281.

ومما جاء في الدستور وهو الأساس الذي قامت عليه الجمهورية العربية المتحدة، أن يكون نظام الحكم في الدولة العربية المتحدة جمهوريًا رئاسيًا، ويتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء معينون من قبل الرئيس، ويتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ينتخب إنتخابا حرا من قبل الشعب[1]، وأنها تتألف من إقليمين الشمالي "سوريا" والجنوبي "مصر"[2].

وبعد طرح الدستور المؤقت على مجلس الأمة المصري والمجلس النيابي السوري، لتقم الوحدة بعد عرض الدستور على الإستفتاء يوم 21 فبراير 1958م في كل من مصر وسوريا، فكانت الموافقة عليه بأكثرية ساحقة، كما أنتخب الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجهمورية العربية المتحدة[3].

سبق للرئيس عبد الناصر أن إشترط عند قيام الوحدة إبتعاد العسكريين عن العمل السياسي، ويحق لكل من يرغب في متابعة النشاط السياسي أن يستقيل من الجيش ويتفرغ للسياسة وأن يتم تشكيل الإتحاد القومي[4].

وعلى هذا الأساس شكلت أول حكومة للجمهورية العربية المتحدة، ومن أهم المناصب التي شغلت:

ـ نواب رئيس الجمهورية العربية المتحدة: عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر عن الإقليم الجنوبي، أكرم الحوراني وصبري العسلي عن الإقليم الشمالي.

ـ الوزارة المركزية ومقرها القاهرة وتشكل من القطرين.

ـ وزارتان قطريتان إحداهما في القاهرة والأخرى في دمشق، هذه الأخيرة كان من أهم وزرائها عبد الحميد السراج وزيرًا للداخلية، وصلاح البيطار وزيرًا للدولة[5].

---

[1]ـ أكرم الحوراني، مصدر سابق، ص2600ـ2601.

[2]ـ سامي جمعة، مصدر سابق، ص281.

[3]. نفسه، ص280ـ281.

[4]ـ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، دار النهار، بيروت، لبنان، 2012، ص147.

[5]ـ سامي جمعة، مصدر سابق، ص282.

أما الأحزاب السياسية فمنذ البداية قامت بحل نفسها عدا الحزب الشيوعي، وشرعت القيادة السياسية للجمهورية العربية المتحدة بالتحضير لإقامة إتحاد قومي على مستوى دولة الوحدة، يعمل على تحقيق أهداف الأمة، وحث الجمهور على بناء الأمة بناءا سليما من النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية[1].

في البداية كان هناك إختلاف جذري بين طبيعة الإقليمين المصري والسوري وكان هناك إعتقاد أنه إذا أريد للوحدة أن تكون وحدة حقيقية فلا بد أن يحدث تماثل في النظام الإقتصادي[2].

من أجل هذا بدأت الخطوات العملية في هذا الإتجاه، فقد كان نظام النقد الأجنبي نظامًا حرًا فأدخل جمال عبد الناصر نظام السيطرة على النقد، وكان الإستيراد أيضا حرًا فأدخل نوعا من النظم السياسية للتجارة الخارجية عن طريق نظام الإستيراد، كما تم تشريع قانون العلاقات الزراعية الذي إتبعه قانون الإصلاح الزراعي 1958م، الذي عن طريقه ضربت مصالح طبقة كبيرة من الإقطاعيين، ثم تعيين عبد الحكيم عامر حاكما عاما على سوريا مع تفويضه بصلاحيات واسعة، حيث إتخذ الكثير من الإجراءات الإقتصادية، وأخيرا صدرت القرارات الإشتراكية في يوليو 1961م في إقليمي دولة الوحدة، والتي ضربت المصالح الإقتصادية والسياسية لطبقة كانت قد أخذت موقف ضد الوحدة، أي أن قرارات عام 1961م كانت خطوة من الخطوات بإتجاه إعادة تنظيم الإقتصاد السوري، والتقريب والمماثلة بين النظامين الإقتصاديين[3].

---

[1]- كمال ديب، مرجع سابق، ص147.

[2]- محمد عبد الكريم علي محافظة، الوحدة المصرية السورية في الصحافة الأردنية واللبنانية 1958-1961، رسالة دكتوراه، كلية الدارسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، آيار 1997، ص239.

[3]- نفسه، ص239.

3ـ سقوط تجربة الوحدة:

إستمرت الوحدة واحدًا وأربعين شهرًا، لم تحقق فيها الآمال والأحلام للذين تحمسوا لقيامها، وكما إتفقت كلمة جميع الذين إندفعوا للقيام بها إتفقت مرة أخرى على ضرورة إنهائها، فالوحدة إنتهت كما بدأت في سوريا بحركة عسكرية[1]، وكان ذلك من قبل بعض الضباط الذين لم تطلهم عملية التطهير في الجيش الذي حرص عليه نظام الجمهورية العربية المتحدة، ومن بين هؤلاء الضباط عبد الكريم النحلاوي، حيث قاموا بإنقلاب عسكري إنتهى بإنفصال مصر عن سوريا[2].

بعد قيام دولة الوحدة بعام واحد بدأ التفكير بالقيام بحركة عسكرية تعمل على تغيير الأوضاع في الإقيلم الشمالي من دولة الوحدة، خاصة بعد أن أخذت الأحوال السياسية والإقتصادية والعسكرية تزداد سوءا بعد أن كثرت الأخطاء وأصبحت المشاكل أكثر تعقيدا، فساد شعور بالتذمر والإستياء من هذه الأوضاع السيئة، وتفاعلت هذه الأحوال في دفع القائمين على هذه الحركة الإنقلابية إلى وضع خطة عملية تنفذ في الوقت المناسب، وذلك بعقد سلسلة من الإجتماعات والإتصالات بين مجموعة من الضباط في الجيش الأول[3].

في الثامن والعشرين من شهر سبتمبر 1961م تحركت مجموعة من الجيش السوري بإتجاه دمشق في حركة إنقلابية، وكان يقود هذه الحركة العقيد عبد الكريم النحلاوي وعدد من الضباط الدمشقيين الذين لم يقوموا بتحديد هدفهم أو رغبتهم في الإنفصال، ففي بداية الأمر قام الإنقلابيون بإحتجاز عبد الحكيم عامر وقائد الجيش السوري جمال فيصل وعدد من وزراء الوحدة في مبنى رئاسة الأركان، حيث بدأت المفاوضات بينهم منذ الساعة الثامنة صباحًا يوم الإنقلاب، وكان الإنطباع السائد من خلال البيانات التي صدرت في

---

[1]ـ بشير العظمة، جيل الهزيمة بين الوحدة والإنفصال، ط1، رياض الريس، لندن، بريطانيا، 1991، ص223-224.

[2]ـ كمال ديب، مرجع سابق، ص207.

[3]ـ محمد عبد الكريم علي محافظة، مرجع سابق، ص291.

ذلك اليوم بأنه من الممكن إنقاذ الوحدة[1]، فمن خلال المفاوضات كان من الممكن تخفيض سقف الإنقلابيين وهو الحكم الذاتي[2].

برر الإنقالبيون خطوتهم هذه في بلاغ عسكري بإسم القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة، وفحواه أنهم بعد أن طرقوا باب الإصلاح لم يجدوا إلا القوة سبيلا للتحرر من المستغلين وإتباع طريق الحرية، ولإعادة الحرية للشعب والكرامة للجيش، وتوالت بعدها البيانات المتعلقة بالإنقلاب التي إحتوت على أهداف وأسباب الإنقلاب وكل ما يتعلق به[3].

وبالرغم من أن نص البلاغ الكامل لم يتحدث عن رغبة الضباط المتمردين في الإنفصال أو يذكر الجمهورية السورية ككيان منفصل، إلى أن نتائج المفاوضات قد ظهرت عقب إتصال مباشر بين عبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر في تمام الساعة الثالثة مساءً، حيث غادر بعدها عبد الحكيم عامر إلى القاهرة وأصبح الإنفصال نهائيا، وبدأت إذاعة دمشق في صباح يوم 29 سبتمبر تعزف النشيد الوطني السوري، ثم أعلن مجلس قيادة الثورة تشكيل حكومة جديدة للجمهورية العربية المتحدة[4].

في هذه الأثناء كان جمال عبد الناصر يخطط لحملة عسكرية تهدف إلى إسقاط الوحدة، مفترضا إمكانية الإستعانة بفرق من الجيش السوري غير مؤيدة للإنفصال، إلا أن الفرقة التي كلفت بذلك وجدت نفسها محاصرة من قبل الجيش السوري فإستسلمت على الفور، حيث كان الإنفصاليون قد نجحوا في بسط سيطرتهم على القطاع الشمالي في سوريا[5].

---

[1]- بشير زين العابدين، مرجع سابق، ص311.

[2]- كمال ديب، مرجع سابق، ص208.

[3]- غسان محمد رشاد حداد، من تاريخ سورية المعاصر 1946-1966، ط1، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، عمان، الأردن، 2001، ص155.

[4]- بشير زين العابدين، مرجع سابق، ص314.

[5]- نفسه، ص314.

ثالثا- المقارنة بين التجربتين (أوجه الإختلاف، أوجه التشابه):

إلتقت تجربة محمد علي باشا مع تجربة جمال عبد الناصر في العديد من نقاط الإختلاف والتشابه، هذه النقاط حملت في بعض أجزائها دوافع وعوامل فشل التجربتين.

1- أوجه الإختلاف:

إختلفت تجربة محمد علي عن تجربة جمال عبد الناصر في نقطتين مهمتين، نذكر منها:

- دوافع كل منهما في إقامة تجربته الوحدوية.
- التجربتان كانتا في فترتين مختلفتين، فكل تجربة طبقت حسب متطلبات ذلك العصر.

كان وجه الإختلاف الأول دوافع كل من محمد علي باشا وجمال عبد الناصر في إقامة تجربتهم الوحدوية، فدافع الأول يمكن أن ننظر إليه من خلال ثلاث إتجاهات، إتجاه قومي، وإتجاه ديني، أما الثالث فهو الإتجاه الشخصي، فيما إقتصر الثاني وهو جمال عبد الناصر على دافع القومية العربية.

إن الإتجاه القومي لمحمد علي يخلص في أنّ سياسته نحو الجزيرة العربية والشام تبين أنه كان في ذهنه مشروع لدولة عربية، ومن ثمة فهو تعبير عن إحياء قومي عربي آثار مخاوف الدولة العثمانية، أو أن توحيد وادي النيل وضم الشام كان يعكس أهدافا وطنية مصرية ومن ثمة فهو تعبير عن قومية مصرية[1].

ودعم هذا الإعتقاد تقارير القناصل الأجانب الذين كانوا على صلة بمحمد علي، فقد جاء في رسالة وزير الخارجية البريطاني بالمرستون إلى وزيره في نابولي عام 1833م، أن هدف محمد علي الحقيقي هو إقامة مملكة عربية تضم جميع البلاد التي تتكلم اللغة

[1]- نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ج11، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 1996، ص245.

العربية[1]، كما كان هذا الإتجاه القومي هو الأكثر إنتشارا بين العرب من القوميين المعاصرين لمرحلة الحماسة القومية بعد الإستقلال عن الإستعمار الأوروبي[2].

بالإضافة إلى ذلك أن إبراهيم باشا حين وصل إلى ديار الشام كان يظهر علنا عواطفه نحو أهلها، وقد أثار الدهشة في نفوس المراقبين الأجانب لما كان يبدوا في أحاديثه من إخلاص، وكان حين يتحدث يعتبر نفسه عربيا، ويحب أن يعده الناس كذلك، وقال ذات مرة "لقد جئت إلى مصر صبيا فلونت شمس مصر دمي وصيرتني عربيا"، وكان يعلن أهدافه صريحة، وبذل جهده في نشر آرائه بين أهل الشام سواء منهم عامة الناس أو ذوي النفوذ[3].

ويمكن أن نوجه بعض الآراء إلى هذه الرؤى القومية، فمن ناحية أن محمد علي لم يكن عربيا ولكن تركيا، وحتى لو كان لإبنه ميول كبيرة نحو العرب إلى أنه ليس هناك ما يثبت تحولها لأبعاد حركة سياسية، كما أن القومية كانت مفهوما مجهولا وغير معروف بالنسبة لمحمد علي، ونفس الشيئ كانت مجهولة بالنسبة لعرب الشام أيضا، ومن ناحية أخرى لم تلعب المشاعر القومية أي دور في حركة السياسة المصرية خلال المرحلة الأخيرة من تصفية الحملة الفرنسية إلى وصول محمد علي إلى السلطة[4].

وبخصوص الإتجاه الديني فإنه كان يريد حكم الشام مع حكم مصر تدعيما لقوة وإستقلالية مصر الذاتية وخدمةً في نفس الوقت للباب العالي وحماية المصالح العثمانية، وأن سبب المصائب في العلاقات بين الطرفين كان دور بعض المفسدين الذين سعوا لإحياء الضغائن في صدور رجال الدولتين، كما أنه من الممكن كان رجلا طامحا لبعث إمبراطورية إسلامية تقوم على أنقاض الإمبراطورية العثمانية التي كانت تعاني آلام التفكك

---

[1]- خالد سالم أبو ربيع، مرجع سابق، ص38.

[2]- نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص245.

[3]- جورج انطونيوس، يقظة العرب، تر: ناصر الدين الأسد.إحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987، ص90.

[4]- نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص247.

والإحتضار[1]، وإذا سلمنا بهذا الإتجاه فبماذا نفسر نشاطه في شبه الجزيرة العربية؟، هذا النشاط الذي كان ضد قوى إسلامية ليس لها أي أطماع سياسية ولكنها أبدت غيرتًا وحرصا على العودة إلى المبادئ الأساسية للدين الإسلامي[2].

بعد الإتجاهات التي سبق ذكرها يأتي الإتجاه الشخصي أو المصلحي وهو الأقرب لدافع محمد علي التوسعي، فنرى من خلاله أن محمد علي ليس إلا مغامرا عسكريا لا ينطلق من أي رؤى إيديولوجية، وإنما يسعى نحو القوة والسيطرة والسلطة الشخصية، ومن ثمة فإن سياسته ليست إلى نتاج مطامعه الشخصية، فمحمد علي وفق هذا الإتجاه لم ير إلا دولة عثمانية ضعيفة وإمكانية إنتزاع تنازلات أكبر من سلطانها، أو توسيع وتقوية نطاق سلطته كحاكم إقليمي، ومن أهم أسانيد هذا الإتجاه هو ضمه الشام إلى مصر الذي من شأنه أن يدعم عناصر القوة والسلطة الإستقلالية لمصر[3].

ومن هنا نستنتج أن المصالح السياسية والإقتصادية هي التي تفسر حركة محمد علي[4]، فالإمبراطورية التي حاول محمد علي إنشاءها كان هدفها خدمة طموحه وطموح أسرته بالدرجة الأولى[5].

في التجربة الثانية أي في تجربة جمال عبد الناصر، تميز هذا القائد خلافا لمحمد علي بكونه عربيا وفكر كثيرا في العرب وسعى إلى تحريرهم، وبالتالي فمنطلق تجربته نابع من توجهه القومي[6].

---

[1]- بن عيسى فاطمة، "تجربة محمد علي باشا في إقامة وحدة عربية بمساعد الدول الأوروبية وموقف الدولة العثمانية منها"، مجلة آفاق فكرية، جامعة أحمد بن بلة وهران 1، الجزائر، مج09، ع03، ديسمبر 2021، ص94.

[2]- محمد علي الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، مصر، 2001، ص355.

[3]- نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص245-248.

[4]- نفسه، ص248.

[5]- عبد الكريم رافق، المشرق العربي في العهد العثماني، ط4، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1992، ص305.

[6]- هاني الهندي، مرجع سابق، ص136.

فالقومية العربية وجدت في شخص جمال عبد الناصر رائدها وباعثها، لقد آمن بها وصارت له عقيدة راسخة ألهمته الجهاد من أجلها، فشارك في حرب فلسطين ضمن ضباط الجيش المصري، وقد زادته هذه الحرب إيمانا بالقومية العربية، تلك العقيدة التي كانت تراوده منذ أن كان طالبا بالمدرسة الثانوية ومن خلال كتابه فلسفة الثورة نستطيع أن نلمح أن عقيدة القومية العربية كانت أصيلة في نفسه[1].

وإستمرت الحماسة القومية في نفس عبد الناصر إلى غاية ثورة 23 يوليو، هذه الأخيرة كانت نقطة إنطلاق لها، إذ آمنت الثورة وعلى رأسها جمال عبد الناصر بأن المشرق العربي في حاجة إلى التكتل والتضامن لرد المؤامرات الإستعمارية التي تنظر للشرق العربي نظرة واحدة شاملة[2].

أما وجه الإختلاف الثاني هي أن إمبراطورية محمد علي قامت بحد السيف، ولم تنشأ بناءا على رغبة إنبعثت من إرادة شعوبها[3]، كما أنها فرضت في فترة لم يعد يتوفر فيها الوعي الوطني والقومي لدى الشعب العربي على مستوى الآمال والتاريخ في إقامة الدولة العربية الواحدة[4]، فبلاد الشام مثلا في بدء الفتح المصري كان لها كيانها الإجتماعي الخاص الذي يعتمد على التمييز الطائفي والذي يتنافى مع مشروع الوحدة، ومنه أن مشروع الوحدة العربية أريد تطبيقه قبل تكون الوعي القومي بين العرب[5].

خلافًا لذلك سبقت تجربة جمال عبد الناصر رغبة جماهيرية مع توفر الوعي القومي، خاصة في طرف الوحدة الثاني (سوريا)، فقيام الوحدة بحد ذاته كان نصرا لحركة القومية العربية التي كانت بدايتها مع نهاية القرن التاسع عشر، ويمكن أن نقول أنّ الذي حقق

---

[1]- عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952: تاريخنا القومي في سبع سنوات 1952-1959، مصدر سابق، ص412.

[2]- نفسه، ص415.

[3]- محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، كلية الأداب - جامعة الإسكندرية -، مصر، 1998، ص49.

[4]- جميل بيضون وآخرون، مرجع سابق، ص98.

[5]- جورج انطونيوس، مصدر سابق، ص94-96.

الوحدة بالفعل لم يكن عبد الناصر ولا حزب البعث، بل قوة الجماهير الشعبية التي إكتشفت ذاتها وحقيقتها بقيادة عبد الناصر وحزب البعث[1]، فسوريا في حد ذاتها كانت دوما مجالا لطرح موضوع الوحدة وجميع برامج الأحزاب تطرح هذا الموضوع[2].

2ـ أوجه التشابه:

إلتقت تجربة محمد علي مع تجربة جمال عبد الناصر في العديد من النقاط، نذكر منها:

ـ التوجه إلى بلاد الشام.

ـ إشكالية التسلط المصري (كان من أسباب فشل التجربتين).

ـ التآمر على تجربة الوحدة (كان من أسباب فشل التجربتين).

ركز كل من محمد علي وجمال عبد الناصر في تجربتهما على بلاد الشام (سوريا)، ومن هنا نستنتج أن سوريا ومصر شعبان لطالما جمعتهما دائرة حكم واحد، هذا فضلا عما بينهما من روابط المصلحة والجنس واللغة، فلم يكن مستغربا طموح محمد علي في الإستيلاء عليها لا سيما وهو الرجل الذي لا يفوته إدراك أهمية موقعها الجغرافي وما لها من المزايا الحربية والإقتصادية[3]، ونفس الشيئ بالنسبة لجمال عبد الناصر وذلك لما لسوريا من موقع إستراتيجي وبيئة تلائم توجهه القومي، فسوريا ومصر كل واحد من هذين القطرين متمم للآخر والجمع بينها فيه كل الخير لهما.

أما من خلال طبيعة الحكم في تجربة الوحدة، فسرعان ما أدى إلى النفور منه، فقد إتبعت إدارة محمد علي باشا في بلاد الشام في سياستها الإدارية على مبدأ الإعتماد على الأقارب والمقربين لإشتغال المناصب والوظائف الكبرى في الجهاز الإداري والعسكري،

---

[1]ـ منيف الرزاز، التجربة المرة، ج2، ط1، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، عمان، الأردن، 1986، ص96.

[2]ـ وليد قزيها وآخرون، القومية العربية في الفكر والممارسة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص426.

[3]ـ سليمان ابو عزالدين، مصدر سابق، ص32.

وعلى الرغم من التغيير الذي طرأ على شكل التنظيم الإداري إلا أنه بقي في قاعدة الهرم دون أي تغييرات تذكر[1].

وفي تنفيذ إبراهيم باشا لأوامر أبيه إتخذ من الإجراءات ما أدى إلى نشر السخط بين الناس، فقد فرض ضرائب جديدة، وجعل التجنيد إجباريا، ولم يكن الناس لينفروا من الشيء أكثر من نفورهم من هاذين الأمرين فنشبت الثورات في جميع أنحاء البلاد[2].

من هنا فالسياسية التي جرى تطبيقها بالنسبة لإرتباط سوريا بحكومة محمد علي، كانت سياسة قصيرة النظر لأنها نظرت إلى الحاجة الملحة والمنفعة القريبة، وكان من مأساة الحكم أيضا أن صاحبها لم يؤمن بالحركة الشعبية التي أوصلته إلى الحكم إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه، ومنه فالمغامرات الفردية فتحت الباب على مصراعيه أمام قوى السيطرة العالمية[3].

نفس الشيء بالنسبة لجمال عبد الناصر، فمنذ الأيام الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة عمل على تحجيم القوى السياسية والعسكرية السورية، وجعل سوريا مقاطعة تدور في فلك القاهرة[4].

بقيام الوحدة مباشرة وبدون أي مبرر هاجم الأحزاب التي حلت نفسها وأظهر عداءًا لحزب البعث العربي الإشتراكي الذي تحمل القسط الأكبر من النظال لأجل الوحدة[5]، كما كانت مناصب المسؤولية بالإقليم الشمالي في الغالب من نصيب المصريين، والحال أن السوريين كانوا قليلي العدد في الإدارة المصرية (الإقليم الجنوبي)[6].

---

[1]- فندي أبو فخر، مرجع سابق، ص212.

[2]- جورج انطونيوس، مصدر سابق، ص92.

[3]- أحمد طربين، مصدر سابق، ص103-105.

[4]- محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص97.

[5]- أكرم الحوراني، مصدر سابق، ص2615-2616.

[6]- هنري لورانس، اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأربد، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، أي النار 1428 ميلادية، ص262-263.

وقد تم ذلك في إطار نظام للحكم إتسم بالمركزية الشديدة من ناحية، وبالإعتماد على أجهزة الأمن من ناحية أخرى، وقد تجسد ذلك في الدور الذي لعبه عبد الحميد السراج، والذي تركزت في يده سلطات واسعة النطاق، فقد شغل منصب وزير الداخلية، ورئيس جهاز الأمن الداخلي، وأمين الإتحاد القومي، كما أصبح رئيسا للمجلس التنفيذي السوري وكذا رئيسا للمؤسسة الإقتصادية، فمكنته هذه المناصب من تحقيق سيطرة كبيرة على الجوانب الإدارية والسياسية والإقتصادية في غياب رقابة شعبية فعالة[1].

يضاف إلى ذلك السياسة الإقتصادية التي إنتهجها عبد الناصر في سوريا، حيث فرض النظام الإشتراكي على سوريا والقوانين والقرارات الخاصة به، الأمر الذي أدى إلى إعتبار هذه القوانين بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، والتي كانت مسؤولة بصفة أساسية عن إفشال الوحدة التي لم تحقق آمال وأحلام الذين تحمسوا لقيامها[2].

بعد التسلط المصري الذي كان من أسباب سقوط التجربتين، كان أيضا التآمر الخارجي على الوحدة من بين الأسباب، فقد أثار زحف إبراهيم باشا على آسيا الصغرى مخاوف الدول الكبرى، وبث الذعر في نفس السلطان ونبه العالم أن مصر تستطيع أن تهزم تركيا من غير مشقة، وإتفقت بلاد أوروبا المختلفة بطبيعتها على عدائه وإلى إرغامه على الجلاء من بلاد الشام سنة 1840م[3].

نفس الشيء بالنسبة لتجربة جمال عبد الناصر، فقد كانت وجهات النظر المحيطة بسوريا (العراق، تركيا، لبنان، القوى الغربية) معارضة للوحدة، لأنها تشكل خطرا على مصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط وتخل بالتوازن في المنطقة لصالح مصر[4]،

---

[1]- وليد قزيها وآخرون، مرجع سابق، ص417.

[2]- إبراهيم جلال أحمد، "إنفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961م في ضوء الوثائق الخارجية البريطانية"، مجلة الروزنامة: الحولية المصرية للوثائق، دار الوثائق القومية، مصر، مج08، ع08، 2010، ص417.

[3]- جورج انطونيوس، مصدر سابق، ص82.

[4]- محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص97.

فتآمر قوى الإستعمار والصهيونية والرجعية قد عرض هذه الخطوة التاريخية لإنتكاسة قاسية[1].

[1]- ميشل عفلق، في سبيل البعث، ج2، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1998، ص235.

خلاصة:

تحققت طموحات كل من محمد علي باشا وجمال عبد الناصر في إقامة كل واحد منهما تجربته الوحدوية، إلا أن التجربتان لم يكتب لهما النجاح بأن تستمر، وذلك لعدة ظروف أحاطت بكل تجربة.

وكما إلتقت هاتين التجربتين في بعض النقاط إختلفت في الأخرى، منها ما هو متعلق بدوافع كل تجربة ومنها ما هو متعلق بأسلوب الحكم، والطريقة التي سقطت بها كل واحدة.

خاتمـــــــــــة

بعد معالجتي ودراستي لموضوع تجربة الوحدة العربية بين محمد علي باشا وجمال عبد الناصر، إستخلصت مجموعة من الإستنتاجات، وهي كالآتي:

ـ من أجل أن تتولى حكم بلد ما له وضعه الخاص (إستعمار، تشتت . . إلخ) يجب أن يكون لك مسارك وأسلوبك الخاص بك، وهذا ما حدث في مصر مع محمد علي باشا وجمال عبد الناصر، فمحمد علي ذلك الضابط العثماني الذي تولى حكم مصر وأسس دولتها الحديثة إستطاع بعد قدومه لمصر أن يكون حاكما لها، وذلك بكسب ثقة الشعب والعلماء والمشايخ بعد صراعه مع أطراف معادية، إلا أنه تنكر لهم وإستغل كل الظروف لصالحه وثبت حكمه بطريقته، ونفس الشيء لجمال عبد الناصر الذي نشأ في مصر وكانت له ظروفه الخاصة التي تكون من خلالها وعيه القومي، فبفضل هذا الوعي وصل إلى تولي السلطة في مصر.

ـ شكلت مصر مركزًا إستراتيجيًا لوحدة بلدان المشرق العربي، وذلك بتبنيها تجربتين للوحدة العربية، وهما تجربة محمد علي باشا وتجربة جمال عبد الناصر.

ـ قامت تجربة محمد علي بتوسعه في شبه الجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام، فسرعان ما نشأ حكم مصري في مناطق التوسع، إلى أنا التجربة سقطت لعديد من الظروف منها ما هو متعلق بطريقة الحكم ومنها ما هو متعلق بوجود أطراف معادية لها.

ـ قامت تجربة جمال عبد الناصر مع سوريا وذلك لتوفر مقدمات سمحت بذلك، وهي الأخرى كان مصيرها السقوط ونفس الأسباب تقريبا التي سقطت بها تجربة محمد علي باشا.

ـ يمكن قيام وحدة عربية بعديد من الطرق، ومن بينها مجهود شخصي يقوم به حاكم ما، وإن إختلفت الطريقة والدوافع المأدية إلى ذلك.

ـ كانت سوريا هي مركز الإستقطاب في الوطن العربي للتجارب الوحدوية، غير أن وضع سوريا سرعان ما يؤدي إلى إجهاض هذه التجارب الوحدوية، وذلك من خلال تعدد الأنظمة وكذلك الظروف المحيطة بها من تآمر خارجي بزرع الفتن.

ـ من أجل قيام وحدة عربية يجب أولا تهيئة الظروف المناسبة لذلك من محيط داخلي وخارجي، وكذلك إزالة الخلافات وعدم تقديم المصالح الشخصية.

ـ الوطن العربي يمللك من المقومات ما يأهله بأن يصبح وطنًا واحدًا.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: صورة محمد علي باشا.

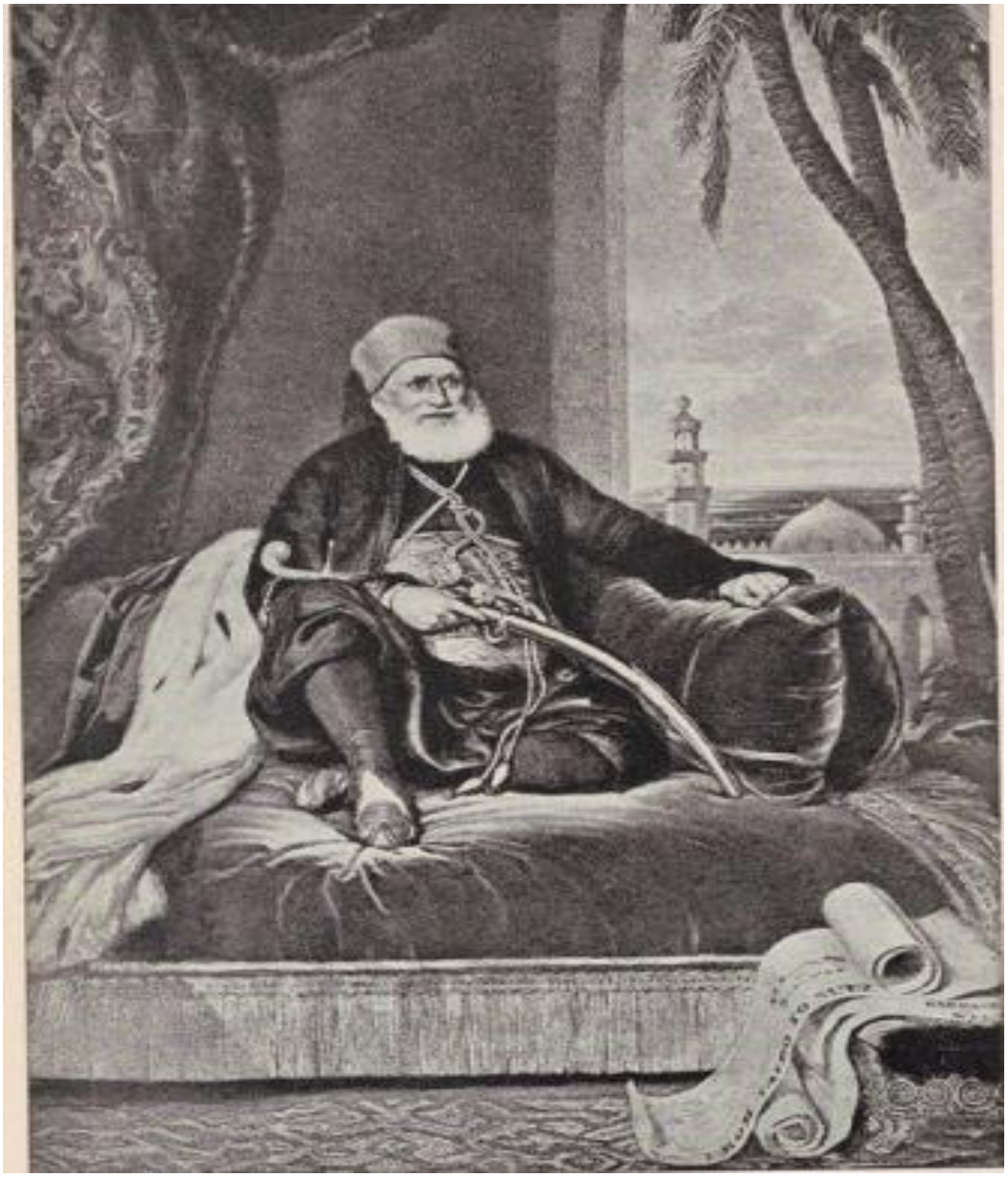

المصدر: عبد الرحمن زكي، مصدر سابق، ص09.

الملحق رقم 02: صورة إبراهيم باشا.

المصدر: عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، مصدر سابق، ص 565.

الملحق رقم 03: صورة جمال عبد الناصر.

الرئيس جمال عبد الناصر
رائد القومية العربية
ورئيس الجمهورية العربية المتحدة

المصدر: عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو: تاريخنا القومي في سبع سنوات، مصدر سابق، ص 430.

الملحق رقم 04: توسعات محمد علي باشا.

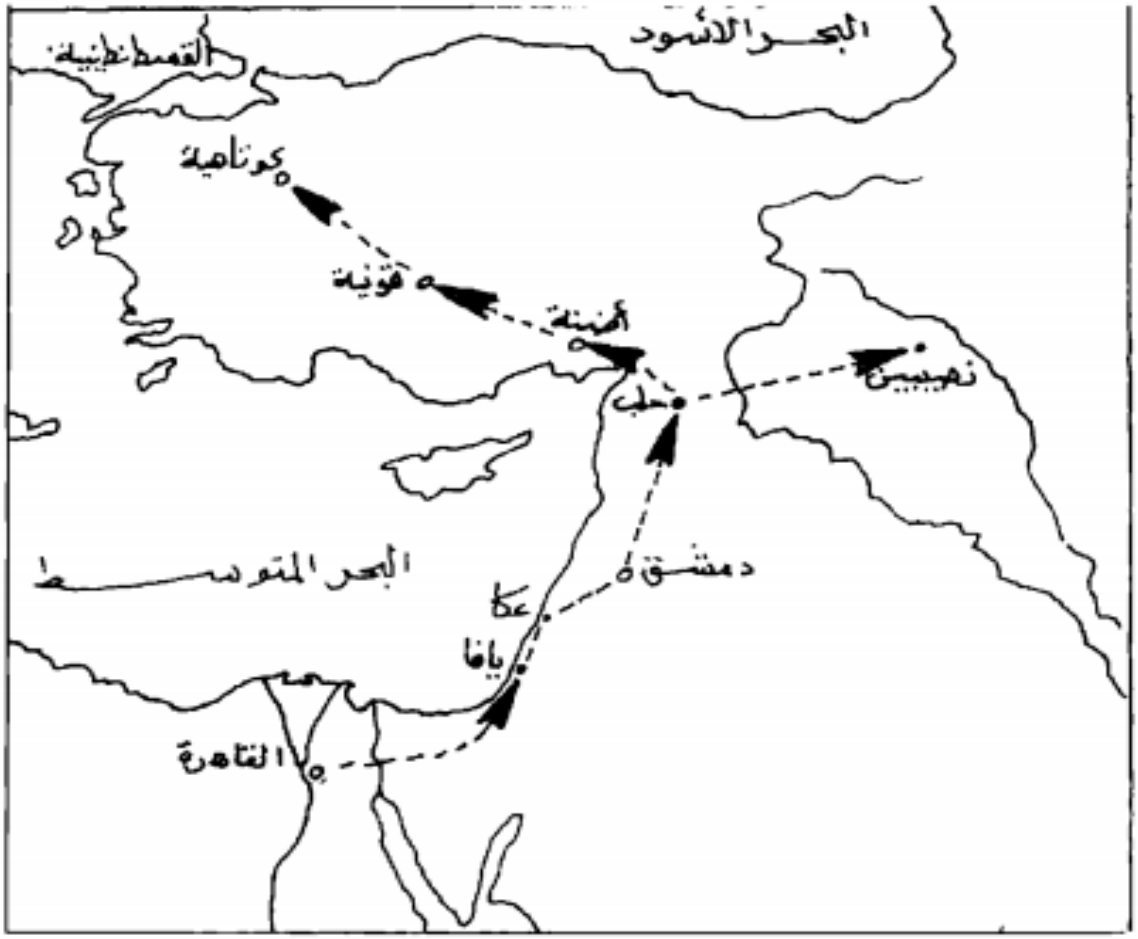

المصدر: الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 280.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المصادر:

1- إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916م، دار إبن الأثير، الموصل، العراق، 2005.

2- ادوار جوان، مصر في القرن التاسع عشر، تر: محمد مسعود، ط1، المحرر الفني بوزارة الداخلية، القاهرة، مصر، 1921.

3- إسكندر بن يعقوب أغا أبكاريوس الأرمني، تاريخ محمد علي باشا المسمى المناقب المصطفوية والمآثر المحمدية العلوية، مركز الدراسات الأرمنية، القاهرة، مصر، 2009.

4- انطونيوس جورج، يقظة العرب، تر: ناصر الدين الأسد.إحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987.

5- الأيوبي إلياس، محمد علي سيرته وأعماله وآثاره، إدارة الهلال، القاهرة، مصر، 1923.

6- بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر: نبيه أمين فارس.منير البلبكي، ط5، دار العلم، بيروت، لبنان، 1968.

7- الجبرتي عبد الرحمن بن حسن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تح: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ج3، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1998.

8- الجبرتي عبد الرحمن بن حسن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تح: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ج4، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1998.

9- جرجي زيدان، مصر من الفتح الإسلامي إلى الآن، ج2، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999.

10- جمعة سامي، أوراق دفتر الوطن 1946-1961، ط1، دار طلاس، دمشق، سوريا، 2008.

11- جورج فوشيه، جمال عبد الناصر في طريق الثورة، تر: نجدة هاجر.سعيد الغز، ط1، منشورات المكتب التجاري، بيروت، لبنان، 1960.

12- الحوراني أكرم، مذكرات أكرم الحوراني، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2000.

13- الرافعي عبد الرحمن، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج2، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1948.

14- الرافعي عبد الرحمن، ثورة 23 يوليو: تاريخنا القومي في سبع سنوات، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1989.

15- الرافعي عبد الرحمن، عصر محمد علي، ط5، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1989.

16- زكي عبد الرحمن، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1950.

17- سليمان ابو عزالدين، ابراهيم باشا في سوريا، المطبعة العلمية، بيروت، لبنان، 1929.

18- الشويري يوسف، القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

19- الصباغ ليلى، تاريخ العرب الحديث، ط3، دار الكتب، دمشق، سوريا، 1989.

20- صبري محمد، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1926.

21- طربين أحمد، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، سوريا، 1986.

22- عبد الغفار محمد حسين، بناء الدولة الحديثة في مصر، ج1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1980.

23- عبد الناصر جمال، فلسفة الثورة، بيت العرب للتوثيق العصري، القاهرة، مصر، 1996.

24- عبد الناصر جمال، وثائق ناصر، دار الفلوجة، القاهرة، مصر، 2018.

25ـ عطوي فوزي، جمال عبد الناصر رائد التاريخ العربي الحديث، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، لبنان، 1970.

26ـ العظمة بشير، جيل الهزيمة بين الوحدة والإنفصال، ط1، رياض الريس، لندن، بريطانيا، 1991.

27ـ فارجيت جي، محمد علي مؤسس مصر الحديثة، تر: محمد رفعت عواد، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2003.

28ـ قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1975.

29ـ لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط8، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 1985.

30ـ محمد فريد بك، البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، ط2، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر، 2005.

31ـ محمد كرد علي، خطط الشام، ط3، ج3، مكتبة النوري، دمشق، سوريا، 1983.

32ـ منيف الرزاز، التجربة المرة، ج2، ط1، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، عمان، الأردن، 1986.

33ـ مؤنس حسين، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، ط2، مطبعة حجازي، القاهرة، مصر، 1938.

34ـ ميشل عفلق، في سبيل البعث، ج2، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1998.

35ـ هدى جمال عبد الناصر، المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، ج11، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2009.

36ـ هدى جمال عبد الناصر، جمال عبد النصر: الأوراق الخاصة، ج1، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2005.

37ـ هنري لورانس، اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأربد، ط2، الدار الجماهيرية ، طرابلس، ليبيا، أي النار 1428 ميلادية.

ثانيا- المراجع:

أ - الكتب:

38- أبو الفضل محمد عبد الفتاح، الصحوة المصرية في عهد محمد علي، المحلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 1999.

39- أحمد زكريا الشلق وآخرون، محمد علي وعصره، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ، مصر، 2005.

40- أحمد عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، ط1، دار الأهالي، دمشق، سوريا، 1991.

41- الإسكندر عمر.حسن سليم، تاريخ مصر من الفتح الإسلامي إلى قبيل الوقت الحاضر، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1996.

42- إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2000.

43- الأنصاري ناصر، المجمل في تاريخ مصر، ط2، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1997.

44- ب.ج فاتكيوتس، جمال عبد الناصر وجيله، تر: سيد زهران، ط1، دار التضامن، بيروت، لبنان، 1992.

45- بثينة عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.

46- بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية 1918-2000م: دراسة نقدية، ط1، دار الجابية، لندن، بريطانيا، 2008.

47- جلال يحي، مصر الحديثة 1517-1805، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1969.

48ـ جميل بيضون وآخرون، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل، عمان، الأردن، 1991.

49ـ الجميل سيار، تكوين العرب الحديث، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 1997.

50ـ حسين فوزي النجار، السياسة والإستراتيجية في الشرق الأوسط، ج1، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1953.

51ـ الدوري عبد العزيز وآخرون، الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989.

52ـ ديب كمال، تاريخ سورية المعاصر، دار النهار، بيروت، لبنان، 2012.

53ـ رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، مصر 1998.

54ـ رافق عبد الكريم، العرب والعثمانيون 1516ـ1916، ط2، مطابع ألف باء الأديب، دمشق، سوريا، 1993.

55ـ رافق عبد الكريم، المشرق العربي في العهد العثماني، ط4، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1992.

56ـ رفعت محمد، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، ج1، ط1، مطبعة الشعب، القاهرة، مصر، 1920.

57ـ رؤوف عباس، إصلاح أم تحديث؟ مصر في عصر محمد علي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2000.

58ـ الريس محمد ضياء الدين، تطور المجتمع العربي في العصر الحديث، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، 1970.

59ـ الشلق أحمد زكريا، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516ـ1916، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.

60ـ الصلابي محمد علي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، مصر، 2001.

61ـ صلاح منتصر، من عرابي إلى عبد الناصر، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2003.

62ـ عاطف السيد، عبد الناصر وأزمة الديمقراطية، فلمنج للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2002.

63ـ عبد الحميد البطريق، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848ـ1948: مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، القاهرة، مصر، 1948.

64ـ عبد العزيز محمد الشناوي.جلال يحي، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1969.

65ـ عفاف لطفي السيد مارسو، مصر في عهد محمد علي، تر: عبد السميع عمر زين الدين، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2004.

66ـ علي عبد المنعم شعيب، التدخل الأجنبي وأزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2005.

67ـ علي عفيفي علي غازي، الجزيرة العربية والعراق في إستراتيجية محمد علي، ط1، دار الرافدين، بيروت، لبنان، 2016.

68ـ عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1517ـ1919، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.

69ـ غربال محمد شفيق، محمد علي الكبير، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، 2012.

70ـ غسان محمد رشاد حداد، من تاريخ سورية المعاصر 1946ـ1966، ط1، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، عمان، الأردن، 2001.

71ـ الغنام سليمان، سياسة محمد علي باشا في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا (1811ـ1840)، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2004.

72ـ قزيها وآخرون، القومية العربية في الفكر والممارسة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.

73ـ كامل مصطفى، المسألة الشرقية، ط1، مطبعة الآداب، القاهرة، مصر، 1998.

74ـ لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام 1831ـ1841م، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1990.

75ـ مارلين نصر، التصور القومي في فكر جمال عبد الناصر (1950ـ1970)، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1990.

76ـ مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، ط1، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987.

77ـ محمد سهيل طقوش، تاريخ بلاد الشام الحديث والمعاصر، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنا، 2014.

78ـ محمد صبري السوربوني، الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية (1811ـ1849م)، تر: ناجي رمضان عطية، ط1، ج1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2012.

79ـ محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، كلية الأداب جامعة الإسكندرية .، مصر، 1998.

80ـ نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ج11، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 1996.

81ـ نور الدين بن الحبيب حجلاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952ـ1971، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

82ـ هاني الهندي، الحركة القومية العربية في القرن العشرين، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005.

83ـ يونان لبيب رزق، المرجع في تاريخ مصر الحديث، ج1، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2009.

ب ـ المقالات والمجلات العلمية:

84ـ إبراهيم جلال أحمد، "إنفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961م في ضوء الوثائق الخارجية البريطانية"، مجلة الروزنامة: الحولية المصرية للوثائق، دار الوثائق القومية، مصر، مج08، ع08، 2010.

85ـ أحمد يوسف أحمد، "الجمهورية العربية المتحدة: مساهمة في قراءة جديدة لها"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، السنة الحادية عشرة، ع121، مارس 1989.

86ـ بن عيسى فاطة، "تجربة محمد علي باشا في إقامة وحدة عربية بمساعد الدول الأوروبية وموقف الدولة العثمانية منها"، مجلة آفاق فكرية، جامعة أحمد بن بلة وهران 1، الجزائر، مج09، ع03، ديسمبر 2021.

87ـ علي بلال هدى، "الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه 1830ـ1840"، مجلة ابحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مج10، ع4، 2011/06/16م.

88ـ فندي أبو فخر، "بعض مظاهر التنظيم الإداري في بلاد الشام خلال حكم محمد علي باشا 1831ـ1840م"، مجلة دراسات تاريخية، لجنة كتابة تاريخ العرب، جامعة دمشق، السنة السابعة، ع23ـ24، كانون الأول 1996.

89ـ وكالة أ. ش. أ، "من حياة الرئيس حمال عبد الناصر"، مجلة البيان، رابطة الأدباء في الكويت، ع56، نوفمبر 1970.

جـ ـ الرسائل الجامعية:

90ـ أبو ربيع خالد سالم، مصر ومشاريع الوحدة العربية 1945ـ1958، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، نيسان 1999.

91ـ عدنان فريد حسين جراد، الحكم المصري في سوريه (1831ـ1840م)، رسالة ماجيستير، كلية الآداب الجامعة الأردنية، عمان، 1979.

92ـ محمد عبد الكريم علي محافظة، الوحدة المصرية السورية في الصحافة الأردنية واللبنانية 1958ـ1961، رسالة دكتوراه، كلية الدارسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، آيار 1997.

د ـ الموسوعات:

93ـ شلبي أحمد، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ج5، ط7، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1986.

94ـ الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1980.

95ـ الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1980.

96ـ مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان 2

إهداء.....3

مقدمـــــــــــــة.....أ

الفصل الأول: محمد علي باشا وجمال عبد الناصر من النشأة إلى تولية الحكم 6

تمهيد:.....7

أولا– محمد علي باشا 1769–1848م:.....7

1– المولد والنشأة:.....7

2– محمد علي وتولية الحكم 1805م:.....10

3– تثبيت محمد علي للحكم 1805–1811م:.....15

ثانيا– جمال عبد الناصر 1918–1970م: 21

1– المولد والنشأة:.....21

2– جمال عبد الناصر السياسي والعسكري 1925–1952م: 23

3– ثورة 23 يوليو 1952م وتولية جمال عبد الناصر الحكم 1956م: 27

خلاصة:.....29

الفصل الثاني: إستراتيجية التجربتين في الوحدة والمقارنة بينهما.....30

أولا– تجربة محمد علي باشا 1811–1840م:.....31

1– توسع محمد علي باشا:.....31

2– الحكم المصري في تجربة الوحدة: 36

3– سقوط تجربة الوحدة:.....39

ثانيا: تجربة جمال عبد الناصر الوحدوية 1958–1961م: 42

1– التقارب بين القطرين ومباحثات الوحدة: 42

2– قيام دولة الوحدة:.....46

3– سقوط تجربة الوحدة:.....48

ثالثا– المقارنة بين التجربتين (أوجه الإختلاف، أوجه التشابه): 51

1– أوجه الإختلاف:.....51
2– أوجه التشابه:.....55
خلاصة:.....59
خاتمـــــــــــــــة.....60
قائمة الملاحق.....63
قائمة المصادر والمراجع.....68
فهرس الموضوعات.....78

ملخص:

تناولت هذه الدراسة تجربة الوحدة العربية بين محمد علي باشا وجمال عبد الناصر، وكانت تجربة محمد علي في أن إمتد نفوذه إلى كل من الجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام، وذلك كله في الفترة الممتدة من سنة 1811م إلى غاية سنة 1840م، فيما كانت تجربة جمال عبد الناصر بإعلان مصر وحدتها مع سوريا تحت مسمى الجمهورية العربية المتحدة 1958-1961م.

وكما خضعت مناطق توسع محمد علي باشا إلى حكم مصري، خضعت أيضا التجربة الثانية إلى طريقة وأسلوب حكم، إلا أن التجربتين سقطتا لعديد من الظروف، منها ما هو متعلق بشخص محمد علي باشا وجمال عبد الناصر، ومنها ما هو متعلق بطبيعة الحكم والظروف الخارجية المحيطة بكل تجربة.

الكلمات المفتاحية: محمد علي باشا، جمال عبد الناصر، الشام، سوريا، تجربة الوحدة.

Résumé:

Cette étude a traité le théme de l'union arabe entre mohamed ali bacha et djamel abd anasser, L'expérience de mohamed ali était d'étendre son infuence et son pouvoir àux arabe, soudan et levant et tout çela durant la période de 1811 à jusqu à 1840. Alors que l'expériense de djamel abd enasser était la déclaration de l'unité de l'egypte la syrie sous le nom de répablique arabe unie 1958-1961.

Les régions d'expansion de mohamed ali bacha ont été soumises à la domination égyptienne la deuxiéne expérience a également était soumise à une méthode et une style de jugenent cependant, les deux expériences sont tonvées pour de nonpreuses çirconstances, certains d' entre eux sont liés à la personne de mohamed ali bacha et djamel abd enasser, et d' autres sont liés aux çirconstances externes liées à chaque décision.

Les mots clés: mohamed ali bacha, djamel abd enasser, levant, la syrie, l' expérience d' unite.